هذا الكتاب صادر عن:
اللجنة الوطنية للإعداد والتحضير
للقمة العالمية لمجتمع المعلومات
في الجمهورية اليمنية
نوفمبر ٢٠٠٥م

إعداد
الإدارة العامة للعلاقات والإعلام
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
www.mtit.gov.ye
email:prid@yemen.net.ye

الإخراج الفني
مجلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

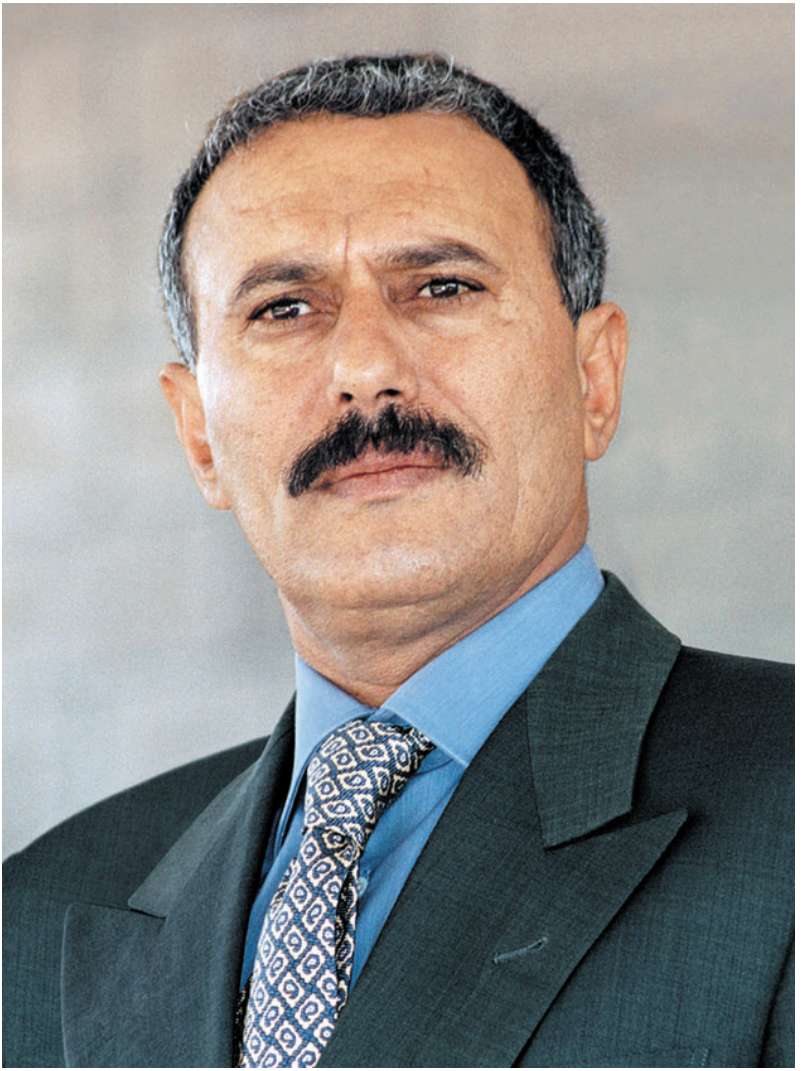

فخامة الأخ / علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

المحتويات

المقدمة.
اليمن .. الأرض والإنسان.
أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية.
الإعداد والتحضير الوطني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف ٢٠٠٣ تونس ٢٠٠٥
البنية التحتية لمجتمع المعلومات في اليمن.
الرؤية الإستراتيجية الوطنية ٢٠٠١- ٢٠٢٥م.
استراتيجية الاتصالات وتقنية المعلومات.
محاور الاستراتيجية.
البرنامج الوطني لتقنية المعلومات.
مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
مشروع رئيس الجمهورية لتعميم استخدام الحاسوب.
المركز الوطني للمعلومات.
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
قطاع الاتصالات.
قطاع البريد.
الواقع المعلوماتي في مؤسسات الدولة.

الملاحق :
كلمة اليمن في قمة جنيف ٢٠٠٣
مواقع الوزارات اليمنية على الإنترنت
مواقع الشركات والمؤسسات العامة والخاصة في قطاع المعلوماتية على الانترنت
المراجع

المقدمة

صورة

انطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي مثلها إعلان الألفية لكل شعوب العالم، نحو تدعيم قيم الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية، ونتيجة لقرارات المجتمع الدولي بشأن انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات كوسيلة من وسائل تحقيق أهداف الألفية ؛ تابعت اليمن باهتمام بالغ هذا الحدث التاريخي الهام، وحرصت كغيرها من دول العالم النامي على الإسهام في بلورة هذا المشروع العالمي، والاستفادة من أهدافه الموجهة بشكل أساسي لتطوير المجتمعات النامية، وفي هذا الإطار أعدت الجمهورية اليمنية إستراتيجية وطنية لدعم خطط التنمية المتكاملة ٢٠٠١ -٢٠٢٥م، عولت فيها على دور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ترجمة أهدافها، بما يواكب المستجدات والتوجهات العالمية نحو مجتمع المعلومات، وعلية تم إقرار إستراتيجية الاتصالات وتقنية المعلومات كجزء من الاستراتيجية الوطنية الشاملة، وبموجبه اتخذت اليمن عدد من الخطوات، وشاركت تحت إشراف الاتحاد الدولي للاتصالات على المستويين الإقليمي والدولي في اجتماعات وأعمال الإعداد والتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها الأولى والثانية، أثناء ذلك ووفقا للإمكانات المتاحة اتخذت اليمن عددا من الخطوات والمشاريع التي نتطلع من خلالها إلى خلق بيئة محلية مناسبة لإدماج اليمن في مجتمع المعلومات العالمي والتفاعل الايجابي مع مخرجاته، حيث تمكنت اليمن من الاستعداد المسبق والبدء منذ العام ٢٠٠١ م في بلورة تلك المشاريع بشكل بدا فيما بعد متسقا مع مضامين الرؤية المشتركة لمجتمع المعلومات، وبإعلان نتائج قمة جنيف تعززت الثقة في منهجية الحكومة اليمنية، والتي تشكلت من وحي المتابعة الجادة لأنشطة الإعداد والتهيئة التي سبقت انعقاد القمة ؛ ففي حين تضمنت خطة جنيف تشجيع جميع البلدان على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية بحلول العام ٢٠٠٥م، كانت اليمن قد أنجزت هذه الخطوة خلال العام ٢٠٠٢م إلى جانب عدد من الخطوات الأخرى ، كل ذلك شكل لليمن حافزا مشجعا وداعما للمضي نحو الاستمرار على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي يواجهها كغيره من البلدان النامية، وباعتبار أن خطة العمل المقرة في جنيف ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣م قد ترجمت الرؤية

المشتركة والمبادئ المعلنة إلى خطوط عمل محدده وواضحة وقادرة على الآسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحيث أن المرحلة الثانية من القمة والتي نعقدها اليوم في تونس خلال الفترة ١٦-١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م ستركز على مستوى تنفيذ خطة عمل جنيف، فان الجمهورية اليمنية بدعم من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وباهتمام الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، حريصة من خلال توجهاتها على ان يكون لقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوره البارز في تحقيق تلك الأهداف، وبما يجعل تضييق الفجوة الرقمية وسيلة لا غاية بحد ذاتها، حيث سيتوقف عليها سد الفجوات الاقتصادية والثقافية بين شعوب العالم غير المتكافئة، وهو ما يحتم على المجتمع الدولي إيجاد الآليات المناسبة لتحقيق التكافؤ الممكن والمنصف حتى تتمكن كافة المجتمعات من تحقيق التقدم المنشود، وذلك بالاستفادة من فرص النجاح القائمة على (الإمكانات المادية) و(الموارد البشرية) أهم مقومات العصر وما يفرزه من تطورات تكنولوجية متسارعة ومؤثرة في شتى مناحي الحياة الإنسانية، ونأمل من خلال مادة هذا الكتاب أن تكون اللجنة الوطنية للإعداد والتحضير للقمة العالمية في الجمهورية اليمنية قد تمكنت من تسليط الضوء على واقع مجتمع المعلومات في اليمن، مقدرين الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها الحكومة التونسية بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية الشقيقة في سبيل دعم جهود المجتمع الدولي واحتضان هذه القمة، التي نتمنى أن تنعكس ثمارها الايجابية على الشعوب والمجتمعات المتطلعة إلى عون المجتمع الدولي في مختلف مجالات التنمية.

م / عبد الملك المعلمي
وزير الاتصالات وتقنية المعلومات
رئيس اللجنة الوطنية للإعداد والتحضير للقمة العالمية
لمجتمع المعلومات

سنوجه عنايتنا لتطوير ونشر الجامعات ومراكز البحث العلمي وأجهزة جمع وتحليل المعلومات، حيث ينبغي تكريس الجهود لبناء الإنسان وتربيته وإعداده وتأهيله ليكون قادرا على التعايش مع عصره والتفاعل الخلاق مع التطورات الحضارية والتكنولوجية المتسارعة في كافة المجالات.

علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية

صورة

أننا نعيش في عصر يمثل فيه الاتصال بين البشر ضرورة قصوى لتحقيق أهدافنا المشتركة في التنمية والتعايش السلمي، وأن الجهود التي تبذل من أجل بناء مجتمع المعلومات المنصف تتوقف على قوة الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني ودوائر الأعمال وبمساندة ودعم المنظمات الدولية وفى مقدمتها الأمم المتحدة.

كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة

أن الوعي بدأ يتعمق بأن مجتمع المعرفة، مجتمع المستقبل، سيغير وجه العالم تغييرا جذريا، وأن التفاوت بدأ يأخذ أشكالا جديدة لم تعرفها البشرية في السابق، وأن معالجة القضايا المطروحة لا بد أن تعتمد منهجية ملائمة، وأن تقوم على المبادئ الإنسانية الخالدة.

زين العابدين بن علي
الرئيس التونسي

صورة

علينا ان نجد طريقا ووسيلة للتعاون المثمر والكامل بيننا وبين المجتمع الدولي والقطاع الخاص لكي نقيم جسرا متواصلا من التنمية البشرية والتنمية الثقافية والتنمية المعرفية والتنمية الإدارية، وقبل ان نتحدث عن الحكومة الالكترونية ينبغي ان نتحدث عن مجتمع الكتروني، فالحكومة تمثل المجتمع وليست شيئا فوقيا أو طارئا عليه، والمجتمع الالكتروني في الأساس هو إنسان يستطيع أن يتعامل مع التكنولوجيا بشكل متقدم.

عبدالقادر عبدالرحمن باجمال
رئيس الوزراء اليمني

اليمن.. الأرض والإنسان

نشأت على ارض اليمن حضارات قديمة بلغت درجة كبيرة من الرقي والازدهار وقد أطلق قدماء الجغرافيين عليها اسم (العربية السعيدة) ومن تلك الحضارات التي عرفتها اليمن : أوسان، معين، سبأ، ذي ريدان، حضرموت، حمير، قتبان.. غير أن حضارة مملكة سبأ كانت الأكثر شهرة إذ بلغت قمة الازدهار والرقي الحضاري في بداية الألف الأول قبل الميلاد ، وما زاد من شهرتها هو ما ورد ذكره في القرآن الكريم وغيره من الكتب السماوية عن قصة الملكة (بلقيس) التي حكمت دولة سبأ وقامت بزيارة النبي سليمان حولي (٩٥٠ ق.م)، وقد عاش اليمن في فترات التاريخ المتعاقبة حياة متحضرة كان يسودها الاستقرار، لكنها بين فترة وأخرى كانت تعاني من الاضطراب السياسي والقبلي، وكان ذلك الأمر يتوقف على قدرات القيادات التاريخية التي تحكم اليمن، حيث كانت اليمن تستعيد وحدتها وقوتها ومجدها في ظل الحكام الذين اتسموا بالحكمة والحنكة السياسية والعسكرية، وما إن يعقبهم حكاما ضعاف حتى تسوء الأمور، أضف إلى ذلك مساوئ الصراع الديني الذي نشب بعد الميلاد بين اليهودية والمسيحية مخلفا إثارة السلبية في حياة اليمنيين، إذ أسهم في إضعاف النسيج السياسي والاجتماعي داخليا، وحرك بين الحين والآخر دوافع القوى الخارجية للتوجه نحو اليمن والسيطرة عليه، حيث غزا الأحباش اليمن بدعم روماني عام (٥٢٥م) ثم دخلها الفرس بذريعة التحرير وسيطروا عليها عام (٥٧٥م) قبل أن تتوحد عام (٦ هجرية) تحت راية الإسلام الدين الذي ارتبط صيته وانتشاره بالعديد من رجال وعلماء اليمن الذين لمعت أسماؤهم في مختلف مراحل التاريخ الإسلامي، وهو ما جعل اليمن تحافظ على كيانها خلال العصرين: الأموي، والعباسي، ومع بداية ضعف الخلافة الإسلامية استقلت وتعاقبت على اليمن العديد من الدويلات، وعلى الرغم من ضعف معظمها إلا أن الدولة الصليحية كانت أكثرها ازدهارا وقوة لاسيما في

عهد السيدة أروى بنت احمد الصليحي(١٠٨٥- ١١٣٨م) التي استطاعت خلال فترة حكمها - بحكمتها ورجاحة عقلها - إن تحكم وتوحد البلاد وتوسع نفوذها على مختلف القبائل والمناطق من عمان حتى الحجاز.

اليمن الحديث

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر احتل البريطانيون الجزء الجنوبي من اليمن وتمركزوا في عدن، في حين سيطر الأئمة تارة والأتراك تارة أخرى على شمال اليمن، في ظل صراعات مستمرة انتهت بانسحاب الأتراك بفعل نتائج الحرب العالمية الأولى ١٩١٨م، ومع بداية موجة الحركات التحررية التي شهدتها الدول العربية بعد منتصف القرن العشرين، تمكن أبناء اليمن في الشمال من الإطاحة بالنظام الإمامي الملكي بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وإعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية، ثم امتدت آثار تلك الثورة إلى الجنوب الذي أعلن الكفاح المسلح والثورة على الانجليز في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، والتي استمرت حتى إجلاء آخر جندي بريطاني من عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وإعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في جنوب اليمن، وكما كان الحال قبل الثورة ظل أبناء اليمن يعيشون حالة من الشتات والانقسام والصراع بين النظامين الشمالي والجنوبي، وفي ٢٢ مايو ١٩٩٠م استعاد اليمن وحدته وأعلن عن قيام الجمهورية اليمنية برئاسة علي عبدالله صالح الذي نجح قبل تحقيق الوحدة في خلق نوع من الاستقرار في الشمال، إضافة إلى تعزيز العلاقات الأخوية مع قادة الجنوب، ومع إعلان الوحدة بدأت الجهود تتجه نحو بناء اليمن في ظل نظام سياسي ديمقراطي، يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والمشاركة فيها عن طريق الانتخابات، في ظل تنافس ما يقرب من ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً .

جغرافية اليمن:

تعتبر الجمهورية اليمنية إحدى الدول العربية والإسلامية وتقع في جنوب شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الجنوب البحر العربي ومن الشرق سلطنة عمان ومن الغرب البحر الأحمر، وتبلغ مساحتها نحو ٥٥٥ ألف كيلو متر مربع، ويقدر عدد سكانها اليوم بنحو ٢٠ مليون نسمة فيما يصل طول شواطئها البحرية إلى ما يقرب من ٢٤٠٠ كيلو متر وتنتشر على طول هذه الشواطئ أكثر من ١٥٠ جزيرة يمنية في البحر الأحمر وبحر العرب.

أهم المدن:

يتشكل التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية من ٢١ محافظة من أهمها:

- صنعاء: العاصمة السياسية والتاريخية ، وتقع وسط الهضبة اليمنية على ارتفاع يقدر بنحو ٢٣٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، سميت صنعاء نسبة إلى شهرة ومهارة الصناعيين الحرفيين فيها، وتشير كتب التاريخ إلى أنها اول مدينة بنيت بعد الطوفان وأن الذي بناها هو سام بن نوح عليه السلام.

- عدن: العاصمة الاقتصادية والتجارية،لها تاريخ عريق، وتتمتع بمزايا سياحية عديدة، وتعتبر أهم منفذ طبيعي على طريق الملاحة الدولية عبر البحر الأحمر، وهي مهيأة لتصبح منطقة صناعية حرة.

- المكلا: عاصمة حضرموت أكبر محافظات اليمن مساحة على الإطلاق، وتعتبر معلما هاما للحضارة اليمنية الغنية بالمآثر التاريخية العريقة والفن المعماري، وتقع على شاطئ البحر العربي.

أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية

بعد خمسة عشر عاما من التغيرات الجوهرية في اليمن شملت توحيد الشمال والجنوب، وعودة ما يقرب من مليون يمني من الخليج في عام ١٩٩١، شرعت البلاد في تطبيق برنامج هام لتغيير وضعها كواحدة من أفقر البلدان في العالم، وقد حققت بذلك تقدماُ واضحا في عدد من المجالات، ولكن هناك مراحل عديدة امام اليمن للوصول إلى تحقيق الأهداف الانمائية للالفية، حيث لا يزال تخفيف حدة الفقر هو أكثر التحديات التي يواجهها اليمن، لاسيما وانه يحوي اكثر من (٧٠) الف تجمع سكاني ينبغي التركيز فيها على المجتمعات الريفية، التي يعيش فيها حوالى ٧٢٪ من سكان اليمن البالغ عددهم قرابة (٢٠) مليون نسمة، كما ان وعورة التضاريس جعلت الفرص الزراعية غير مناسبة، وشكلت تحديا امام انتشار خدمات التعليم، والصحة، والمياه، والكهرباء، والطرق، والاتصالات، وهو ما جعل اليمن يركز في استراتيجيته الحاليةعلى تنويع العمالة بعيدا عن المجال الزراعي، وعلى البنية الأساسية الشاملة وتحسين الخدمات في المناطق الريفية.

ويمكن تكوين رؤية واضحة حول التحديات التي تواجهها الجمهورية اليمنية ومستوى تقدمها في تحقيق أهداف الألفية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

اهداف الالفية	المؤشرات في اليمن	العام
١ القضاء على الفقر المدقع والجوع	(١٠,٧٪) من السكان يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم	١٩٩٨
	(٤٧٪) من السكان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم	١٩٩٨
	(١٤,٥٪) من السكان يعيشون تحت خط فقر الغذاء	٢٠٠٥
	(١٠,٧٪) نسبة فجوة الفقر (حالات الفقر × عمق الفقر)	١٩٩٩
	(٤,٨٪) مساهمة افقر ٢٠٪ من السكان في الانفاق الوطني	١٩٩٩
	(٤٥,٦٪) من الاطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن	٢٠٠٣
	(٣٣٪) من السكان لا يحصلون على الحد الادنى من استهلاك الطاقة الغذائية	٢٠٠٠
تعميم التعليم الابتدائي	(٥٩,٣٪) صافي نسبة القيد في التعليم الاساسي للجنسين	١٩٩٩
	(٧٣,٦٪) صافي نسبة القيد في التعليم الاساسي للذكور	١٩٩٩
	(٤٥٪) صافي نسبة القيد في التعليم الاساسي للاناث	١٩٩٩
	(٧٥,١٪) من التلاميذ يلتحقون بالصف الاول الاساسي ويستمرون حتى الصف الخامس	٢٠٠٠
	(٦٧,٨٪) من الافراد الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ – ٢٤ سنة ملمين بالقراءة والكتابة	٢٠٠٣

٣ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	(٥٥,٧٪) نسبة الاناث الى الذكور في التعليم الاساسي	٢٠٠٠
	(٣٦,٦٪) نسبة الاناث الى الذكور في التعليم الثانوي	٢٠٠٠
	(٣٢,٣٪) نسبة الاناث الى الذكور في التعليم العالي	٢٠٠٠
	(٥٥,٩٪) نسبة الاناث الى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ سنة	٢٠٠٣
	(٦,١٪) حصة النساء من الوظائف مدفوعة الاجر في القطاع غير الزراعي	٢٠٠٣
	(٠,٣٣٪) نسبة مقاعد النساء في مجلس النواب (البرلمان)	٢٠٠٥
٤ تخفيض معدل وفيات الأطفال	(١٠١,٩) من الاطفال يموتون دون سن الخامسة من بين كل الف مولود حي	٢٠٠٣
	(٧٤,٨) من الاطفال الرضع يموتون قبل بلوغ سنه من العمر من بين كل الف مولود حي	٢٠٠٣
	(٦٦٪) نسبة الاطفال المحصنين ضد الحصبة البالغين من العمر سنه واحدة	٢٠٠٣
٥ تحسين صحة الأم	(٣٦٥) من حالات النساء يواجهن الوفاة عند الولادة لكل مائه الف مولود حي	٢٠٠٣
	(٢٧٪) نسبة الولادات التي تجري تحت اشراف موظفي الصحة المؤهلين	٢٠٠٣

٦ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض	(١٦٦٢) شخص مصابون بفيروس نقص المناعة الايدز في المجتمع	٢٠٠٥
	(١٣,٤٪) من النساء المؤهلات (١٥ – ٤٩) يستخدمن وسائل منع الحمل	٢٠٠٣
	(٢٦٣,٢) حالة مصابه بالملاريا لكل مائه الف من السكان	٢٠٠٤
	(٢٤,٠) حالة وفاة بسبب الملاريا لكل مائه الف من السكان	١٩٩٩
	(١٦,١) حالة مصابه بالسل لكل مائه الف من السكان	٢٠٠٤
	(١١,٤) حالة وفاة بسبب السل لكل مائه الف من السكان	٢٠٠١
	(٧٥٪) من حالات السل المكتشفة شفيت بنظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة	٢٠٠١
٧ كفالة الاستدامة البيئية	(٠,٩٪) نسبة مساحة الاراضي المغطاة بالغابات	٢٠٠٠
	(٢٥٢,٧) وحدات الطلقة المستخدمة (تعادل كيلو جرام واحد من النفط) مقابل الف دولار امريكي من الناتج المحلي الاجمالي حسب مماثلات القوة الشرائية في اليمن	٢٠٠٠
	(٠,٧) طن متري نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون	٢٠٠٢
	(٦٣,٧٪) من السكان يستخدمون الوقود الصلب	١٩٩٤
	(٨٢٪) من سكان الحضر يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر جيد لمياه الشرب	٢٠٠٣
	(٢٧,٥٪) من سكان الريف يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر جيد لمياه الشرب	٢٠٠٣
	(٩٠,٧٪) من السكان في التجمعات الحضرية تتصل مساكنهم بشبكات صرف صحي	٢٠٠٣
	(٨٥,٩٪) من الاسر تستطيع الحصول على مساكن آمنة	٢٠٠٣

٨ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	(١,٨٪) نسبة خدمات الديون كنسبة من صادرات البضائع والخدمات	٢٠٠٠
	(١٠,٧) عدد خطوط الهاتف الثابت والنقال لكل مائه فرد من السكان	سبتمبر ٢٠٠٥
	(١,٢٥) عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة لكل مائه فرد من السكان	سبتمبر ٢٠٠٥
	(١,٥) عدد مستخدمي الانترنت لكل مائه فرد من السكان (معظم مؤشرات الهدف الثامن غير متوفرة أو أنها لا تنطبق على الجمهورية اليمنية)	سبتمبر ٢٠٠٥

الإعداد والتحضير الوطني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات
جنيف ٢٠٠٣ تونس ٢٠٠٥

في إطار الاهتمام الوطني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات صدر قرار مجلس الوزراء رقم "٣٥٢" للعام ٢٠٠٢م بتشكيل لجنة وطنية للإعداد والتحضير للقمة العالمية للمعلومات برئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات يشارك في عضويتها ممثلين عن الجهات المعنية في الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وعليه عقدت اللجنة عددا من اللقاءات والاجتماعات المكثفة التي تخللتها نقاشات ومداولات مستفيضة لمجمل المسائل المتصلة بقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في اليمن وجوانب الإعداد والتحضير للقمة العالمية وقد تركزت أعمال اللجنة الوطنية حول تقييم الواقع المعلوماتي في الجمهورية اليمنية على مستوى مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومدى استعداد وجاهزية بلادنا للاندماج في مجتمع المعلومات العالمي، ولهذا الغرض قامت اللجنة بعدد من البحوث والمسوحات وعقدت عددا من ورش العمل والندوات واللقاءات الموسعة التي كرست لتدارس السبل والوسائل الواجب اتخاذها حتى تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورها في خدمة أغراض التنمية في الجمهورية اليمنية ، ولعل تلك الجهود كان لها ثمارها الملموسة على الصعيد الوطني فمع انعقاد المرحلة الأولى للقمة أواخر العام ٢٠٠٣م كانت اليمن قد أنجزت ما يلي :

- إقرار الرؤية الإستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات ٢٠٠٠- ٢٠٢٥ م
- الترخيص لثلاثة مشغلين من القطاع الخاص لتقديم خدمات الهاتف النقال (GSM) وعبر الأقمار الاصطناعية.
- اعتماد البرنامج الوطني لتقنية المعلومات (الحكومة الالكترونية)
- تشكيل اللجنة الوطنية العليا للبرنامج الوطني لتقنية المعلومات
- إنشاء مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

- تطوير وتحديث وتوسيع البنية التحتية لخدمات الاتصالات
- دعم وتسهيل خدمات الاتصالات في المناطق الريفية
- إنشاء البوابة اليمنية للانترنت وشبكة تراسل المعطيات
- إعلان مجانية الاشتراك في خدمات الانترنت
- تخفيض رسوم وخدمات الاتصالات المحلية
- إدخال خدمة الريال الالكتروني كأساس للتعاملات المالية الالكترونية
- تنفيذ مشروع فخامة الأخ رئيس الجمهورية لتعميم استخدام الحاسوب
- إنشاء وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تقوم مقام وزارة المواصلات السابقة

قمة تونس٢٠٠٥ :

بنفس الوتيرة وبعزم متنام تواصلت أعمال ومهام اللجنة التحضيرية للقمه العالمية باتجاه قمة تونس، حيث رافق أعمالها بذل جهود كبيرة في العديد من قطاعات الدولة والقطاع الخاص في سبيل تحقيق نتائج مرضية على الصعيد الوطني، وبما يترجم المؤشرات والمقاصد التي تضمنتها خطة عمل جنيف باعتبارها وضعت دول العالم أمام مفترق طريقين احدهما اللحاق بركب المجتمع العالمي والانضمام إلى الدول المتقدمة والآخر طريق الانغلاق والجمود والبقاء في ذيل القائمة الدولية وهو الأمر الذي جعل الجمهورية اليمنية تحرص على تضييق الفجوة الرقمية بينها وبين دول المنطقة من خلال العمل على تنمية استخدامات أنظمة وتقنية المعلومات على مستوى مختلف المؤسسات والجهات الحكومية، وإلى جانب الخطوات السابقة تمكنت اليمن من اتخاذ خطوات إضافية أثناء الإعداد والتحضير للمرحلة الثانية من القمة التي تنعقد في تونس ١٦- ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م وتتمثل تلك الخطوات بالتالي:

- إنشاء موقع عام للحكومة تتفرع عنه مواقع لجميع الوزارات والهيئات

والمؤسسات الحكومية بهدف تقديم الخدمات للمواطن بيسر وسهولة.

- تحرير سوق الاتصالات النقالة في اليمن على أساس التنافس الحر

- تحقيق السبق العربي بإدخال وتقديم خدمات الهاتف النقال بنظام (CDMA) احدث أنظمة الاتصالات المؤهلة للجيل الثالث من الاتصالات اللاسلكية.

- تخفيض تعريفة خدمات الاتصالات الدولية.

- إنشاء مركز الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

- افتتاح أول خط إنتاج لتجميع وتصنيع أجهزة الحاسوب محليا

- توجيه سياسات وإجراءات الحكومة اليمنية تجاه المعلوماتية بشكل ايجابي يعكس مكانتها في سلم التنمية وبرامجها من خلال التالي:

- إدراج مشروعات المعلوماتية والإحصاء في خطط ومشروعات التنمية.
- إنشاء وحدات متخصصة للمعلوماتية في مختلف تلك الأجهزة.
- تفعيل التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء وكافة الأجهزة الحكومية في جمع وإعداد البيانات والإحصائيات بما يحقق التكامل وينهي التضارب في المعلومات.
- رفع مستوى الوعي لدى القطاع الخاص والمجتمع بأهمية البيانات والإحصائيات في عملية التنمية.
- دعم وتشجيع الجهاز الإداري للدولة للانتقال من اعتماد الوسائل التقليدية في تأدية المهام إلى الوسائل الاليكترونية.
- جذب الكفاءات العالية ورفع كفاءة العاملين في المجال الإحصائي والمعلوماتية.
- دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المعلومات وتحفيز بوادر الصناعات والخدمات المعلوماتية المحلية.
- في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• زيادة الإنفاق على مجالات المعلومات وتكنولوجياتها وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا الجانب.

البنية التحتية لمجتمع المعلومات في اليمن

تختلف البنية التحتية لمجتمع المعلومات من بلد إلى آخر باختلاف الظروف والتوجهات، وبالنسبة للجمهورية اليمنية يمكن تسليط الضوء على البنية التحتية لمجتمع المعلومات فيها من خلال المؤشرات التالية:

الهاتف الثابت:

قامت مؤسسة الاتصالات اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ باستثمار كبير في شبكه الألياف الضوئية، حيث حققت زيادة في أطوال الكابلات بنسبة ٧٨٪ لتصل بشكل عام إلى (٩٠٠٠) كيلو متر بين المدن الرئيسية والثانوية، وبذلك بلغت نسبة تغطية الشبكة ٨٥٪ من محافظات الجمهورية، وقد أخذ في الاعتبار تأمين الحركة الهاتفية وشبكة تراسل المعطيات عبر مسارات متعددة (Rings) ، كما تمكنت من إنشاء الشبكة الذكية لاستيعاب التطورات الحديثة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدخال الخدمات الصوتية الاوديوتكست.

- ارتفع عدد المشتركين في خدمات الهاتف الثابت من (٣٤٦) ألف عام ٢٠٠٠م مشترك إلى (٨٦٠) ألف مشترك حتى سبتمبر٢٠٠٥م بنسبة زيادة بلغت ١٥٠٪ وبموجبه ارتفعت الكثافة الهاتفية من ١,٩٪ إلى ٤,٣٪ ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٤,٥٪ مع نهاية العام ٢٠٠٥م.

- ارتفع حجم السعات المجهزة من (٤٥٩) ألف خط هاتفي عام ٢٠٠٠م إلى مليون و(٢٥٠) خط هاتفي جديد حتى منتصف ٢٠٠٥م حيث زاد عدد السنترالات من (١١٨) إلى (٢٧٦) سنترال.

مع بداية التسعينات انتشرت مراكز خدمة الهواتف العمومية التي أنشأها

صغار المستثمرين بترخيص من الاتصالات اليمنية، وقد بلغ عددها حتى منتصف العام ٢٠٠٥ حوالي (٨٨٤٥) مركز في عموم محافظات الجمهورية، الخطوط العاملة فيها حوالي (٥٣٠٧٠) خط هاتفي بمتوسط (٦) خطوط في المركز الواحد، وهذه المراكز تقدم للمواطنين خدمات الفاكس والاتصالات المحلية والدولية وتمثل احد أهم مشاريع توفير الخدمات الهاتفية للمجتمع كما تمثل رافدا اقتصاديا لأصحابها وللعاملين فيها وموردا ماليا جيدا للدولة.

الاتصالات الريفية:

بالنظر إلى أن معظم سكان اليمن يقيمون في الريف (حوالي ٧٥٪) من السكان فأن نسبة التغطية في الريف اليمني متدنية وذلك بسبب عدد من الصعوبات أهمها: العوائق الجبلية الحاجبة للرؤية، المناطق الصحراوية الغير مأهولة، عدم توفر الكهرباء العمومية في الكثير من القرى الريفية، ارتفاع كلفة إيصال الخدمة إلى هذه المناطق.

- ارتفعت خطوط الاتصالات الريفية من (٨٠٠٠) خط عام ٢٠٠٠م إلى (١٥٠) ألف خط حتى سبتمبر ٢٠٠٥م نسبة العامل منها ٧٥٪.
- بلغ عدد محطات الاتصالات الريفية حتى سبتمبر ٢٠٠٥م حوالي ٧٧٣ محطة بما فيها كبائن الألياف الضوئية منها: ٢٦٤ (HONET) و١٥٩ محطة (UMC) و٢٨ محطة (INTRACOM) و٩ محطات (HYTRON).

الهاتف النقال:

• في أوائل التسعينيات قامت شركة تيليمن بإنشاء شبكة هاتف نقال بالنظام التماثلي U-TACS وتم افتتاحها رسمياً في مايو ١٩٩٢م ليصبح اليمن من أوائل دول المنطقة التي تتوفر فيها خدمة الهاتف النقال، لكن عدد المشتركين

في هذه الخدمة لم يتجاوز(٢٧) ألف مشترك حتى العام ٢٠٠٠م.

• في العام ٢٠٠٠ م تم منح القطاع الخاص ترخيصين لتقديم خدمات الهاتف النقال بنظام (GSM) لصالح شركتي سبأفون وسبيستيل

• في العام ٢٠٠١م تم الترخيص لشركة الثريا للاتصالات لتقديم خدمة الاتصالات العالمية الشخصية المتنقلة عبر الأقمار الصناعية وذلك عبر شركة الشركاء المحدودة كمشغل لهذه الخدمة، إلا أنها محدودة الانتشار نتيجة تكلفتها المرتفعة.

• في سبتمبر ٢٠٠٤ م تم تحرير خدمات الهاتف النقال، حيث أنشأت الاتصالات اليمنية شركة يمن موبايل لتقديم خدمات الهاتف النقال بنظام (CDMA) لتصبح اليمن أول دولة عربية تعتمد هذا النظام الذي تجاوز عدد المشتركين فيه (٢٠٠) ألف مشترك خلال العام الأول.

• ارتفع عدد مشتركي الهاتف النقال من (٢٧) ألف مشترك عام ٢٠٠٠م بنظام U-TACS إلى ما يقارب مليون وثلاثمائة ألف مشترك حتى سبتمبر ٢٠٠٥م في نظامي (CDMA & GSM).

• في سبتمبر٢٠٠٥م تم إصدار الترخيص لمشغل ثالث لخدمات الهاتف النقال بنظام (GSM) بموجب مناقصة عالمية فازت بها الشركة اليمنية المتحدة ومن المتوقع أن تبدأ بتقديم خدماتها خلال العام ٢٠٠٦م.

• ارتفعت كثافة الهاتف النقال بالنسبة لعدد السكان من (٠,١٥٪) عام ٢٠٠٠م إلى (٦,٥٪) عام ٢٠٠٥م.

الاتصالات الدولية

تم إنشاء الشركة اليمنية للاتصالات الدولية (تيليمن) في عام ١٩٨٩م بمشاركة الحكومة اليمنية وشركة البرق واللاسلكي البريطانية وذلك لتشغيل وتطوير الاتصالات الدولية في البلاد، وفي نهاية ٢٠٠٣ آلت ملكية الشركة للاتصالات اليمنية وفي ٢٠٠٤م تم تسليم إدارتها لشركة فرانس تيليكوم

الفرنسية بموجب عقد مدته خمس سنوات، وفي ٢٠٠٥ قامت الهيئة العامة للبريد بشراء ٢٥٪ من أسهم تيليمن لتصبح شريكا أساسيا للاتصالات اليمنية في الشركة اليمنية للاتصالات الدولية.

• تقدم شركة تيليمن عدد من الخدمات منها: - خدمات الهاتف والفاكس الدولي المباشر- خدمة كبائن الاتصال الهاتفي الدولي ببطائق مدفوعة الأجر- خدمة الاتصال الهاتفي الدولي عبر مأموري الهاتف - خدمة الاتصال عبر مأموري الهاتف في الدول الأخرى – خدمة الـ ISDN الدولي - خدمة الانترنت والخدمات الملحقة - خدمات التلكس والمبرقات - خدمات تراسل المعطيات عبر الخطوط الهاتفية ومحطات الأقمار الصناعية المتنقلة - خدمات الهاتف الدولي والفاكس عبر محطات الأقمار الصناعية المتنقلة - خدمات النقل التلفزيوني والإذاعي الدولي.

• تم توسيع شبكة تيليمن لتقديم خدمات دولية متطورة حيث بلغت السعة الكلية لمنظومة الاتصالات الدولية حتى العام ٢٠٠٤م إلى ٣٨١٢ قناة هاتفية موزعة على الأنظمة التالية: أقمار صناعية ١٤١٤ قناة – كابل بحري ٦٥٥ قناة – ألياف ضوئية ١٧٤٣ قناة.

• يصل عدد المشتركين في خدمات الاتصالات الدولية عبر الهاتف الثابت (٥٣٦٤١) حتى العام ٢٠٠٤م

ترتبط اليمن بالعالم الخارجي بواسطة محطات أرضيه مرتبطة بالأقمار الاصطناعية إلى جانب الارتباط بكابلات الألياف الضوئية من خلال مسارين هما:

• الكابل البحري بين مدينة عدن وجمهورية جيبوتي منذ عام ١٩٩٦م.

• الكابل الأرضي عبر المملكة العربية السعودية يربط اليمن بباقي دول الخليج والأردن.

كما تحرص اليمن خلال المستقبل القريب على تأمين منافذ أكثر للارتباط بالعالم وذلك من خلال:

• التنسيق مع سلطنة عمان وتنفيذ مشروع ربط البلدين بكابل الألياف

الضوئية عبر منفذي(الغيضة) و(صرفيت) والذي أوشك على الانتهاء.

- توقيع عقد اتفاق مع شركة (ريلاينس) العالمية للكوابل البحرية لإشراك اليمن في الاستفادة من مشروعها العالمي (فالكون) والارتباط بشبكة الكابل البحري(فلاج) عبر نقطتي ربط مباشرة في كل من مدينة (الحديدة) ومدينة (الغيضة)

الريال الالكتروني

تعتبر اليمن من أوائل الدول العربية التي بدأت بتقديم هذه الخدمة عام ٢٠٠٢م من خلال الهيئة العامة للبريد وتتمثل بكروت مسبوقة الدفع بفئات مختلفة القيمة تباع للمستفيدين الذين يمكنهم من خلالها تفعيل حساباتهم عبر الانترنت وتسديد التزاماتهم المالية والتجارية للجهات المستحقة، وحاليا يمكن بواسطة الريال الالكتروني تسديد فواتير عدد من الجهات الخدمية كالكهرباء والمياه والهاتف إضافة إلى إجراء الحوالات المالية وتسديد الرسوم الجمركية وغيرها، وهو ما يوفر الكثير من الجهد والوقت والإمكانيات المادية ويخفف من آثار العمالة الفائضة ويحد من بيروقراطية المعاملات الورقية والروتين الإداري ويوفر بيانات فورية ومعلومات دقيقة لمختلف الأطراف في وقت قياسي.

الخدمات البريدية

تتضح أبرز المؤشرات الإحصائية بالنسبة لانتشار الخدمات البريدية في الجمهورية اليمنية حتى منتصف ٢٠٠٥م على النحو التالي:

المؤشر	٢٠٠٥
عدد المكاتب البريدية الثابتة	١٩٢

متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريدي واحد	١٠٣ ألف
المساحة المتوسطة التي يغطيها مكتب بريدي/كلم٢	٢٠٧٩ كم٢
نسبة السكان المستفيدين من توزيع البريد إلى محل الإقامة	٢٠٪
نسبة السكان الذين يتعين عليهم سحب البريد من المنشآت البريدية.	٥٦٪
نسبة السكان غير المستفيدين من الخدمات البريدية	٢٤٪

الحاسوب

- استخدم الكمبيوتر لأول مرة في اليمن عام ١٩٥٦ في مصافي البترول بعدن وكان من نوع (icl) وفي عام ١٩٧٥م استخدمت أجهزة الكمبيوتر في صنعاء لتجهيز بيانات التعداد العام للمساكن والسكان

- في العام ٢٠٠٠م بلغ عدد أجهزة الحاسوب في اليمن (٣٦،٦٠٠) جهاز وطبقا لتقديرات يوليو ٢٠٠٥م ارتفع عددها إلى (٢٥٠٠٠٠) جهاز منها ٤٠ ألف جهاز في المنازل وبمعدل ١٢,٥ أجهزة لكل ١٠٠٠ مواطن.

- ارتفعت كثافة الحاسوب في اليمن بالنسبة لعدد السكان من ٠،٢٪ عام ٢٠٠٠م إلى ١,٢٥٪ خلال العام ٢٠٠٥م.

- في العام ٢٠٠٠م كانت نسبة السكان القادرين على استخدام الحاسوب في اليمن (١,٢) لكنها ارتفعت خلال العام ٢٠٠٥م إلى (٣,٤٪)

- تتمثل الحواسيب المستوردة بثلاثة أنواع بحيث تحتل الأجهزة المتوافقة مع IBM المرتبة الأولى وبنسبة ٩٣٪ والأجهزة غير المتوافقة مثل الماكنتوش ٣٪ في حين مثلت الأجهزة المحمولة ٤٪.

الانترنت

تعد اليمن من بين أوائل ست دول عربية أدخلت خدمة الانترنت عام ١٩٩٦م

وبسرعة ٢٨,٦كيلوبت في الثانية حيث بلغ عدد مشتركي الانترنت عام ١٩٩٧ م (٣٧٠) مشترك، وفي عام ١٩٩٩م تم زيادة سرعة الاتصال إلى ٣٦,٦كيلوبت في الثانية، وفي عام ٢٠٠٠ ارتفعت السرعة إلى ٥٦,٦كيلوبت في الثانية، وفي عام ٢٠٠١م تم إدخال خدمة الاتصال بشبكة الانترنت عن طريق خط الهاتف الرقمي ISDN، وبسرعة ٦٤كيلو بت في الثانية ثم تطورت إلى ١٢٨كيلوبت في الثانية، تم إدخال خدمة (سوبرنت) ذات النطاق العريض ADSL لتصل السرعة إلى ٥١٢ كيلوبت /ثانية مع توفر إمكانية تطويرها إلى ٨ ميجا.

- في العام ٢٠٠٠م وصل عدد المشتركين في خدمات الانترنت إلى ٧٠٠٠ مشترك عبر مزود واحد بمعدل (٣،٥١) مشتركين لكل(١٠) ألف نسمه، ومع دخول مزود جديد للانترنت ارتفع العدد حتى سبتمبر ٢٠٠٥ إلى ما يزيد عن (١٠٠٠٠٠) مشترك بمعدل(٥٠) مشترك لكل(١٠) ألف نسمه .

- ارتفع عدد مستخدمي الانترنت في اليمن من (٢٤) ألف مستخدم في عام ٢٠٠٠م إلى ما يقارب (٣٠٠) ألف مستخدم حتى سبتمبر ٢٠٠٥م بنسبة كثافة ١,٥٪.

- بلغ عدد مواقع الانترنت المستضافة لدى المزودين المحليين حوالي (٢٨٦) موقع حتى سبتمبر ٢٠٠٥م منها: (٦١ حكومية - ١٧ إخبارية - ٢٩ منظمات وسفارات - ٣٦ سياحة وسفرو١٠١ شركات خاصة - ٢٣ تعليمية تربوية - ٩ بنوك وشركات تأمين - ١٠منتديات وخدمات.

- بلغ عدد الاشتراكات في خدمة سوبر يمن نت ١٠٣٥ مشترك حتى سبتمبر ٢٠٠٥م منها ٤٨٠ منزلي - ٣٦٧ تجاري - ٧٨ حكومي - ٥٦ ٥٤ - free .vip

- ارتفع عدد مقاهي الانترنت العامة من ٥٠ مقهى عام ٢٠٠٠م إلى (٧٣٦) مقهى حتى منتصف ٢٠٠٥م في عموم محافظات الجمهورية بمتوسط ٦ شاشات انترنت في المقهى الواحد.

- حتى سبتمبر ٢٠٠٥م وصل عدد الجهات المرتبطة في خدمة القنوات

المؤجرة لأغراض الانترنت إلى (٥٠) جهة وبسرعات إجمالية (15744KB/S) بينما وصل عدد الجهات المرتبطة في خدمة القنوات المؤجرة لأغراض نقل المعلومات إلى (٦٨) جهة وبإجمالي (٢٧٥) نقطة ربط ٣٥٪ منها حكومية و٦٥٪ تتبع القطاع الخاص.

الموارد البشرية

- تشير تقديرات عام ٢٠٠٤م إلى أن ٢٦ ألف شخص هم عدد العاملين في قطاع المعلومات.

- تشير نتائج مسح سابق إلى ان ٦٨٪ من العاملين في قطاع المعلومات يعملون مشغلي حاسوب ومدخلي بيانات وحوالي ٨٪ مبرمجين، وحوالي ٦٪ في مجال تركيب الشبكات وأنظمة الاتصالات و٥٪ في الصيانة و٥٪ المكتبات و٤٪ تحليل المعلومات و٣٪ في تحليل النظم.

- الخريجين المتخصصين في المجالات المعلوماتية بلغ عددهم حتى ٢٠٠٤م تسعة آلاف شخص معظمهم حملة بكالوريوس و٢٢٪ دبلوم بعد الثانوية ومنهم ٢٪ فقط يحملون الدكتوراه والماجستير

- تشكل نسبة الكوادر العاملة في مجال المعلومات ما نسبته ٠,٥ ٪ من إجمالي القوى البشرية العاملة في اليمن.

- عدد أقسام المخرجات في مجال المعلومات (٢٨) قسم في الجامعات ومؤسسات التعليم

- مراكز التدريب العامة والخاصة تجاوزت ١٠٠ مركز

- الكادر الجامعي المتخصص لعام ٢٠٠٣ بلغ ١٤٣ أستاذ متخصص

- الدورات التدريبية في مجال المعلوماتية بين ٩٨- ٢٠٠٠ بلغت ٤١٠٧ دوره شارك فيها حوالي ٣٦٤٣٠ متدرب

- تقيم مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مخيمات صيفية خلال العطل الصيفية تنظم خلالها دورات مجانية بهدف محو أمية الحاسوب

مستهدفة تدريب الآلاف في المدارس الأساسية والثانوية طلابا وطالبات ومدرسين، بالإضافة إلى عدد من الصحفيين وكوادر المؤسسات والدوائر الحكومية، حيث تم منذ يونيو٢٠٠٢ حتى منتصف ٢٠٠٥م تدريب ما يزيد عن ١٣ ألف متدرب ومتدربة إضافة إلى ٢٧٠ متدرب من شريحة الصم والبكم.

- يعتبر المعهد العام للاتصالات وكيلا لمنظمة (GMC-TINCCLS) لتقديم خدمة نظام التعليم الالكتروني (easy learning) في أكثر من أربعمائة تخصص في مجال تقنية المعلومات والإدارة والتسوق وإدارة الموارد البشرية وبرسوم رمزية لا تتجاوز ١٠ دولارات للدورة.

- تحتضن مدينة التكنولوجيا مركزا تدريبيا لأكاديمية سيسكو يتبع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالجمهورية اليمنية بالتنسيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات والجامعة اللبنانية الأمريكية ، وتهتم الأكاديمية بتدريس شبكات الكمبيوتر والإنترنت وكيفية عمل أجهزتها من خلال دورات متقدمة ومحتوى متميز يحصل المتدرب في نهايتها على شهادة معترف بها دوليا.

وحدات المعلومات

- جميع الوزارات الحكومية المركزية تمتلك مواقعاً خاصة على شبكة الإنترنت وعنواناً للبريد الإلكتروني منذ العام ٢٠٠٤ م وتتهيأ لإنشاء مواقع لفروعها في مختلف مناطق الجمهورية.

- في عام ١٩٩٠م لم يتجاوز عدد الشركات العاملة في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات سبع شركات ، وقد ارتفع عددها إلى (١٣٠) شركه عام ٢٠٠٤م منها (٣٩) شركة كبيرة.

- وصل عدد وحدات المعلومات في المؤسسات العامة والخاصة للعام ٢٠٠١ م (١٨٦) وحدة وزادت عن (٢٨٠) وحدة مع منتصف ٢٠٠٥م

- بلغ عدد مؤسسات المعلومات (٥٣) مؤسسة عام ٢٠٠٤ م ما بين مركز معلومات ومركز بحثي ومكتبة عامة.

• وفي عملية حصر لأجهزة الحاسوب وشبكات المعلومات وملحقاتها قام بها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عام ٢٠٠٢م في ٦٥٦ وحدة من الوحدات الرسمية التابعة لرقابته في مختلف المحافظات تبين التالي:

- إجمالي عدد أجهزة الحاسوب في هذه الوحدات يبلغ ١٢ ألفا و٣٤ جهازا
- المستخدم منها ٩٩٦٨ جهازا بنسبة (٨٢٪)
- ٢٠٦٦ جهازا غير مستخدم بنسبة (١٨٪)

• وفيما يتعلق بملحقات الحاسوب وشبكات المعلومات تبين توفر ما يلي:

- ٥٦٩٠ طابعة
- ١٧١ شبكة حاسوب
- ٣٥٥ مزودات لشبكة servers
- ٤٣٥ عدد المجمعات المركزية hubs
- ٢١٩ عدد المحولات switches
- ٣٦ عدد الموجهات Routers.

• توزعت أجهزة الحاسوب بين الوحدات على نحو بين ما يلي:

- عدد الأجهزة في وحدات القطاع الاقتصادي٣١١٨ جهاز منها ٢٧٧٩ جهازا مستخدما و٣٣٩ جهاز غير مستخدم.
- عدد الأجهزة في وحدات القطاع الإداري ٤٣٥٨جهازا منها ٣١٣٥ جهازا مستخدما و١٢٢٣ جهاز غير مستخدم.
- عدد الأجهزة في قطاع الوحدات ٤٥٤٨ جهازا منها ٤٠٥٤ جهازا مستخدما و٤٩٤ غير مستخدم.

الاستخدامات والتطبيقات

- عدد شبكات المعلومات في مختلف مؤسسات الدولة (٢٥٣) شبكة
- عدد النظم والتطبيقات الحاسوبية المطورة المستخدمة (١٦٠) نظام شبكي

تتعدد انشطة الشركات العاملة في قطاع المعلومات وفق ما يلي:

- ٨٧٪ منها تهتم ببيع أجهزة برمجيات وصيانة
- ٨٢٪ منها تهتم ببيع أجهزة وملحقاتها
- ٠٨٪ منها تهتم ببيع برامج تطبيقية ونظم
- ٠٨٪ منها تهتم بتصميم وتركيب شبكات
- ٠٨٪ منها تهتم بالاستشارات حول الكمبيوتر واستخداماته
- ٠٦٪ منها تهتم بالاستشارات حول تطوير الأنظمة
- ٠٢٪ منها تهتم بإنتاج البرامج وخدماتها
- ٨٪ منها تهتم بتدريب مهني متخصص.

- في اليمن يغلب استخدام نوعية نمطية من التطبيقات والبرامج ذات الطبيعة المحددة في مختلف الجهات الحكومية والخاصة ومن أهمها: الأجور والمرتبات، برامج الحسابات، برامج المخازن والمشتروات، برامج الحماية والصيانة، برامج الرسوميات، برامج الإحصاء، برامج النشر المكتبي والصحفي، برامج الخرائط والمعلومات الجغرافية.

- ويشير آخر المسوحات المعلوماتية إلى وجود تباين في مستويات استخدام تطبيقات الحاسوب وذلك على النحو التالي: معالجة النصوص ٤٢٪، الجداول الحسابية ٢٤٪، الحماية وامن المعلومات ١٦٪، وتتوزع النسبة الباقية على البرامج الأخرى كالرسوميات والإحصائيات والنشر الصحفي وتصميم المواقع والخرائط والوسائط المتعددة وقواعد البيانات والأرشفة والفهرسة.

أسعار الخدمات

(ملاحظة. لمعادلة الريال اليمني بالدولار الأمريكي فان الدولار يساوي حاليا ١٩٠ ريال يمني)

• في سبيل تشجيع الإقبال على الخدمات الهاتفية وتسهيل الحصول عليها تم خلال العام ٢٠٠٢م تخفيض الأسعار والرسوم المتعلقة بالخدمة الهاتفية على النحو التالي:

- تخفيض رسوم اتفاقية الاشتراك في خدمات الهاتف من (٢٢) ألف ريال إلى (١٧) ألف ريال.

- تخفيض رسوم اتفاقية الاشتراك في خدمات الهاتف اللاسلكي الثابت للمناطق الريفية من (٣٧) ألف ريال إلى (٢٧) ألف ريال بما فيها ثمن الجهاز اللاسلكي.

- تخفيض تعرفة الاتصالات الريفية من (١٢) ريال في الدقيقة إلى ريال واحد فقط في إطار الخلية.

- تخفيض رسوم الاشتراك الشهري الثابت في خدمات الهاتف من (١٣٠٠) ريال إلى (٨٠٠) ريال.

- تخفيض تعريفة المكالمات بنسبة (٥٠٪) في أوقات المساء وخلال أيام الإجازات والعطل والأعياد الرسمية.

- خلال العام ٢٠٠٤م تم تخفيض تعرفة الاتصالات الدولية بين اليمن وأكثر من (٢٠٠) دولة في العالم بنسبة وصلت إلى أكثر من (٥٠٪) مع بعض البلدان.

• مع تحرير خدمات الهاتف النقال، وفتح باب التنافس أواخر العام ٢٠٠٤م بتقديم خدمات الـ(CDMA) إلى جانب خدمات الـ(GSM) شهدت خدمات النقال انخفاضا كبيراً في تكاليفها بنسبة تزيد عن ٥٠٪ وذلك على النحو التالي:

ملاحظة: USD=١٩٢ YR .

نظام الفوترة

البيـــــان	2001GSM	2004CDMA
قيمة الخط	١٥،٩٥٠ ريال	٨٠٠٠ ريال
الاشتراك الشهري	١٠٧٠ ريال	٥٠٠ ريال
في إطار الشبكة الواحدة	١١ ريال	٥ ريال
من شبكة نقال إلى شبكة نقال أخرى	١٥،٥ ريال	١٤ ريال
من شبكة نقال إلى هاتف ثابت	١٥،٥ ريال	٧ ريال
من الشبكة الثابتة إلى النقال	١٨ ريال	٧ ريال

نظام الدفع المسبق

البيـــــان	2001GSM	2004CDMA
قيمة الخط	٩٠٠٠ ريال	٤٠٠٠ ريال
في إطار الشبكة الواحدة	٢٢ ريال	١٠ ريال
من شبكة نقال إلى شبكة نقال أخرى	٤٤ ريال	٢٠ ريال
من شبكة نقال إلى هاتف ثابت	٤٤ ريال	١٦ ريال
من الشبكة الثابتة إلى النقال	١٨ ريال	٧ ريال

·مثل انخفاض كلفة خدمات الانترنت وتراسل المعطيات خلال الفترة ٢٠٠٠م –٢٠٠٥م دعما كبيراً في انتشارها وزيادة استخدامها حيث تم تخفيضها للمستهلكين على النحو التالي:

- خلال العام ٢٠٠٢ انخفض سعر تعرفة خدمة الانترنت العادية من ١٢

ريال في الدقيقة إلى ريال فقط في الدقيقة

- في بداية العام ٢٠٠٣م تم إلغاء الاشتراك الشهري في خدمات الانترنت المقدر بـ (٣٠٠٠) ريال شهريا وأصبحت مجانية.

- في العام ٢٠٠٤ تم تخفيض رسوم الاشتراك الشهري في خدمة تراسل المعطيات بنسبة (٧٥٪) عما كانت علية بحيث تم تحديده في اقل السرعات 64kb/s بمبلغ ١٥٠ دولار أمريكي يرتفع بشكل تدريجي مع ارتفاع السرعات ليصل إلى مبلغ ٦٥٠ دولار مقابل أعلى سرعة 2048 kb/s.

السرعات kb/s	الاشتراك الشهري		رسوم التركيب $
	في إطار المدينة	بين المدن	
٦٤	٧٥	١٥٠	٥٠٠
١٢٨	١٥٠	٣٠٠	٥٠٠
٢٥٦	٢٠٠	٤٠٠	٥٠٠
٣٨٤	٢٥٠	٤٥٠	٥٠٠
٥١٢	٣٠٠	٥٠٠	٥٠٠
١٠٢٤	٣٥٠	٥٧٥	٥٠٠
٢٠٤٨	٤٠٠	٦٥٠	٥٠٠

في العام ٢٠٠٤م تم تخفيض (٢٥٪) من أجور الخطوط المؤجرة لأغراض الانترنت إلى جانب تخفيض رسوم خدمة استضافة مواقع الانترنت على الشبكة بنسبة (٩٣٪) عما كانت عليه في بداية الأمر لتصبح كما يلي:

أجور الخطوط المؤجرة لإغراض الانترنت

السرعات kb/s	الاشتراك الشهري $		
	مزود خدمة ISP	تجاري	حكومي
٦٤	٧٠٠	٤٠٠	٣٠٠
١٢٨	٨٠٠	٥٠٠	٣٥٠
٢٥٦	١٣٠٠	٧٥٠	٥٥٠

٥١٢	٢١٥٠	١٣٠٠	٩٠٠
١٠٢٤	٣٥٠٠	٢٠٠٠	١٤٥٠
٢٠٤٨	٦٠٠٠	٣٣٠٠	٢٤٥٠

رسوم خدمة استضافة مواقع الانترنت على الشبكة

محددات الاستضافة	القيمة
الرسوم الشهرية	١٥٠٠ ريال
السعة التخزينية	٣٠ ميجابايت
بريد إلكتروني	٦
إضافة ١٠ ميجابايت	٥٠٠ ريال
إضافة ١ بريد	١٥٠ ريال

- تقدم خدمة (سوبرنت) ذات النطاق العريض ADSL بسرعات تصل إلى ٥١٢ كيلوبت /ثانية، وبأسعار مناسبة للاستخدام التجاري والحكومي ومخفضة لمشتركي المنازل على النحو التالي:

- الاشتراك التجاري وهي خدمة مفتوحة ٢٤ ساعة وقد حدد الاشتراك الشهري فيها بمبلغ (٤٢٠٠٠) ريال عند سرعة 256 kb/s أو بمبلغ (٦٣٠٠٠) ريال عند سرعة 512 kb/s

- الاشتراك الحكومي وهي خدمة مفتوحة ٢٤ ساعة وقد حدد الاشتراك الشهري فيها بمبلغ (٢٨٠٠٠) ريال عند سرعة 256 kb/s أو بمبلغ (٤٩٠٠٠) ريال عند سرعة 512 kb/s

- خدمة المنازل وهي محددة بسقف شهري لاستخدام الانترنت مدته

١٢٠ ساعة بمتوسط يومي أربع ساعات وقد حدد الاشتراك الشهري فيها بمبلغ (٥٦٠٠) ريال عند سرعة 128 kb/s أو بمبلغ (٨٤٠٠) ريال عند سرعة 256 kb/ s.

السرعة	الإيجار الشهري		
	التجاري	الحكومي	للمنازل
kb/S ٥١٢	٦٣،٠٠٠ ريال	٤٩،٠٠٠ ريال	--------
kb/S ٢٥٦	٤٢،٠٠٠ ريال	٢٨،٠٠٠ ريال	٨،٤٠٠ ريال
kb/S ١٢٨	--------	---------	٥،٦٠٠ ريال

تشجيع الاستثمار

تشجيعا لاستثمارات القطاع الخاص في نطاق مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تم تخصيص مواقع مناسبة للشركات الخاصة، إلى جانب كافة الخدمات الأساسية بما فيها الكهرباء والمياه وخدمات الهاتف والانترنت والمساحات الخضراء والحماية الأمنية، إضافة إلى الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي يمنحها قانون الاستثمار ومنها:

- إعفاء الاستثمارات في مجال التدريب وتصنيع وتطوير البرمجيات من الضرائب والجمارك وضرائب الأرباح.
- إعفاء الاستثمارات في أنشطة تصنيع أجهزة الكمبيوتر من ضرائب الأرباح لمدة سبعة أعوام.
- إعفاء التجهيزات الخاصة بمجال التدريب من رسوم الجمارك بحيث لا تقل قيمة المعدات والتجهيزات عن عشرة ملايين ريال ما يعادل (٥٠) ألف دولار أمريكي.
- إعفاء أنشطة التدريب وتصنيع وتطوير البرمجيات من دفع الإيجارات لمدة عامين وعدم تحميلها أي نفقات أثناء فترة التأسيس.
- إعفاء أنشطة تسويق وبيع أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها من دفع الإيجارات لمدة ستة أشهر.

الرؤية الإستراتيجية الوطنية
٢٠٠١ - ٢٠٢٥م

أعدت الحكومة اليمنية رؤية وطنية شاملة لمختلف جوانب الحياة اليمنية تعكس الطموحات والأهداف التي يتطلع إليها المجتمع اليمني في شتى مجالات الحياة، وبما يمكنها من مواكبة المستجدات العالمية، وقد تم إقرارها تحت مسمى (الإستراتيجية الوطنية لدعم خطط التنمية المتكاملة في اليمن٢٠٠١-٢٠٢٥م) حيث تهدف إلى الارتقاء باليمن من الدول الأقل نمواً إلى الدول المتوسطة النمو وتمكين الإنسان اليمني من تعزيز قدراته وتحقيق التنمية الاقتصادية للفئات الأكثر فقراً وذلك من خلال العمل على :

- حماية البيئة وتحديث الخدمات السكانية والصحية والتعليمية.
- استثمار إمكانيات القطاع السياحي وتطوير المناطق الحرة للقيام بدور فعال في التنمية الاقتصادية.
- تطوير وتحديث خدمات الاتصالات وتوفير المعلومات.
- تشجيع الصناعات الاستخراجية، وتنمية النشاط الزراعي، والاستغلال المتوازن للثروة السمكية، والتوجه نحو التصدير.
- دعم البحث العلمي ونقل التقنية وتوطينها وتحديث محتوى التعليم والتدريب.
- تطوير الإدارة الجيدة وترسيخ الشفافية وتفعيل اللامركزية في السلطة المحلية.
- ترسيخ المشاركة الديمقراطية والسياسية والحريات العامة وحقوق الإنسان والملكية الفكرية.
- احترام التنوع الثقافي وتوسيع مفهوم الإبداع وتطوير النظرة إلى المرأة.
- دعم السياسة الخارجية ومساندة جهود المجتمع الدولي باتجاه تضييق الفجوة الاقتصادية والمعرفية بين شعوب العالم.

إستراتيجية الاتصالات وتقنية المعلومات

في إطار الرؤية الوطنية الشاملة مثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المرتكز الحقيقي للتنمية المتكاملة ؛ حيث اقر مجلس الوزراء (إستراتيجية الاتصالات وتقنية المعلومات) باعتبارها جزء من (الإستراتيجية الوطنية لدعم خطط التنمية المتكاملة في اليمن٢٠٠١ -٢٠٢٥م) وقد ركزت على توفير وتسهيل خدمات الإيصالات وتقنية المعلومات كحق أساسي من حقوق المواطنة،وإتاحة المجال أمام هذا القطاع للقيام بدوره في تحقيق الرؤية الوطنية الشاملة للحكومة اليمنية.

دواعي الإستراتيجية :

يمكن أن نشير إلى أهم وأبرز الدواعي التي تجعل للإستراتيجية أهميتها الكبيرة في إطار الرؤية المشتركة لمجتمع المعلومات وبما يساعدنا على تحديد أهدافنا ومهامنا على الصعيد الوطني تجاه مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومنها ما يلي:-

١- زيادة التجمعات السكانية في اليمن عن (٧٥٠٠٠) تجمع سكاني يعيش فيها قرابة عشرون مليون نسمه، الأمر الذي يستوجب إيجاد وتسهيل الترابط والتواصل فيما بينها لدواع اقتصادية واجتماعية وأمنية.

٢- مواكبة التطورات التقنية المتسارعة التي تعتمد على الاتصالات والمعلومات في مختلف المجالات.

٣- تنمية القدرات البشرية حتى لا تكون عبئاً على سوق العمل الذي يتطلب مهارات خاصة في ظل تراجع فرص العمل التقليدية.

٤- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من البنى الأساسية المتاحة والتي سبق وان كلفت الحكومة الكثير من الإمكانات.

٥- تطوير وتحديث الشبكة الوطنية باعتبارها أهم البدائل المتاحة

لاستثمارات القطاع الخاص في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

٦- إن عواقب عدم الاكتراث لما يدور من حولنا بفعل تكنولوجيا المعلومات ستكون وخيمة، حيث سيصعب على الدول المتأخرة أن تسود في مجتمع دولي أصبحت السيادة فيه لمن يمتلك التقنية ويحرص على تطويرها وتوظيفها في دعم التنمية.

أهداف الإستراتيجية :

تسعى الإستراتيجية إلى جعل اليمن دولة مستخدمة ومنتجة لتطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات في مختلف المجالات التنموية، وتحت هذا الإطار تندرج عددا من الأهداف منها :

- نشر وتحديث وتسهيل خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لتكون في متناول جميع المواطنين في كافة التجمعات السكانية.

- سد حاجة القطاعات المختلفة من الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة للعمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

- المساهمة في رفع أداء الأجهزة الحكومية في كافة قطاعات الدولة وإيجاد النواة للحكومة الاليكترونية.

- توفير البنية الخدمية المساعدة على زيادة الكفاءة العلمية والتعليمية، لنشر التعليم عن بعد والتعليم المستمر وتيسير الخدمات الصحية كالتطبيب عن بعد، وغيرها من الخدمات المماثلة.

- تنظيم عمل المؤسسات والشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القوانين والأنظمة واللوائح المنظمة لعملها.

- تأمين وحماية شبكة الاتصالات والمعلومات والإنترنت من الاختراقات وإساءة الاستخدام.

- وضع الخطط المنظمة لاستخدام الطيف الترددي واستثماره بالشكل الأمثل الذي ينمي الاقتصاد، ويعزز الاستقرار، ويحافظ على السيادة الوطنية.

- إعادة تأهيل وتطوير قطاع البريد وتهيئته لمواكبة التحولات الناجمة عن تحرير الخدمات البريدية عالمياً.

محاور الإستراتيجية:

إن ترجمة أهداف إستراتيجية الاتصالات وتقنية المعلومات تتطلب تضافر مختلف القوى الفعالة في المجتمع، من اجل خلق شراكة قوية بين أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وفي هذا الصدد تم الأخذ بنتائج مؤتمر القمة العربية المنعقد في العاصمة الأردنية عمان مارس ٢٠٠١م، حيث تم تأسيس هذه الإستراتيجية على سبعة محاور رئيسة نوجزها فيما يلي:

- **المحور الأول: تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار.**

ويتضمن مجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

- إعداد وإقرار البرنامج الوطني لتقنية المعلومات وآليات تنفيذه.

- إصدار تشريعات جديدة مرتبطة بخدمات الحكومة الإلكترونية وحماية الملكية الفكرية، وأحكام الاستثمار، واطر المنافسة في تقديم خدمات الاتصالات والمعلومات.

- حماية المستهلكين ومقدمي الخدمات من خلال اعتماد تعرفات متوازنة لخدمات الاتصالات الدولية الصوتية والمعلوماتية والبريدية، والعمل على زيادة سعات دوائر الاتصالات ونقل المعلومات بما يتناسب مع نمو الحركة، وهو ما سيشجع الشركات العالمية المتخصصة على الاستثمار وإنشاء فروع لها باليمن، ويهيئ قطاع البريد للعمل كوحدة استثمارية واقتصادية، قادرة على تقديم كافة الخدمات البريدية والمصرفية ومستوعبة لخدمات التجارة الالكترونية محليا ودوليا.

- توسيع وتحديث شبكة البريد الالكترونية لتخدم كافة التجمعات السكانية

وربطها بشبكة البريد العربية والعالمية، وبما يحسن الجدوى الاقتصادية للشبكة البريدية ويسهم في تنمية كوادرها، وتيسير خدماتها، وتبسيط إجراءات تقديمها.

- التوجه الإعلامي لرفع الوعي الوطني بأهمية استخدام الوسائل التقنية.

- إلغاء التعرفة الجمركية والضرائب المباشرة وغير المباشرة بين الدول العربية التي تفرض على انتقال برامج الحاسب ومنتجات الاتصالات وتقنية المعلومات الأخرى.

- إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن الكوادر البشرية المتاحة في المجالات المختلفة.

· المحور الثاني: تهيئة البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات.

وقد حددت خطوات هذه التهيئة فيما يلي:

- استكمال تنفيذ شبكات التراسل الرقمية الوطنية (bone back) باستخدام أحدث التقنيات.

- توفير وتيسير خدمات الاتصالات كحق أساسي من حقوق المواطن اليمني، لاسيما في المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات.

- المشاركة في تحديث شبكة الربط الإقليمي العربي، والدولي.

- وضع خطط وطنية لاستخدام الطيف الترددي المتاح، واستثماره بكفاءة تمكنه من استيعاب كافة أنظمة الاتصالات والمعلومات وكفاءة.

· المحور الثالث: تنمية الموارد البشرية.

وذلك من خلال:

- إدخال مناهج وتطبيقات الحاسب الآلي والانترنت في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، إلى جانب بعض المعاهد العليا وكليات المجتمع والكليات الجامعية الأخرى.

- إنشاء مدارس (ذكية) للطلاب والطالبات النابهين، ومراكز مجتمعية

لتعلم تقنية المعلومات والإنترنت، والتدرب على استخدامها.

- إنشاء مراكز تقنية للأطفال من سن (٦) سنوات إلى (١٥) سنة في المدارس والنوادي والنقابات وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

- إنشاء كلية مجتمع / معهد فني وكليات جامعية متخصصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لخريجي وخريجات المدارس الثانوية.

- تدريب خريجي الجامعات من الجنسين على استخدامات وتطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات وفق احتياج سوق العمل.

- تدريب العاملين في مختلف مرافق الحكومة باستخدام وسائل الاتصالات والإعلام المختلفة التي تكفل التعليم المستمر والتعلم عن بعد مثل: الراديو والتلفزيون والأسطوانات المدمجة والإنترنت.

• المحور الرابع: توسيع قاعدة قطاع الأعمال التكنولوجية والمعلوماتية.

وذلك من خلال:

- دعم وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الصناعات والأنشطة التقنية والمعلوماتية، وإنشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان لهذه الصناعات والأنشطة.

- سن القوانين الخاصة بالتعاملات البنكية الإلكترونية مثل: التوقيع الإلكتروني تشجيعاً للتجارة الإلكترونية بين الدول العربية، وبينها وبين دول العالم.

- زيادة التعاون والتنسيق مع المجالس الوزارية ذات العلاقة، والاتحادات المتخصصة وصناديق التنمية، المنبثقة عن الجامعة العربية أو المنظمات العالمية.

• المحور الخامس: تنمية السوق المحلي والتصدير.

ويتطلب ذلك إعطاء السوق المحلية الأفضلية في شراء متطلبات الحكومة وقطاع الأعمال، لاسيما الأجهزة والتقنيات المتطورة اللازمة لتنفيذ خطط

التنمية والمعلوماتية الوطنية والإقليمية، وبما لا يتعارض مع القوانين والاتفاقات النافذة، ومن شأن ذلك:-

- دعم الشركات المتخصصة، رفع جودة الإنتاج، تنشيط السوق المحلي، تحسين الأداء وترشيد نفقات الجهات المختلفة.

- تسويق الأنشطة التكنولوجية والمعلوماتية خارجياً، وتنمية صادراتها من خلال وسائل الإعلام والمعارض الدولية، ووفود رجال الصناعة والتجارة.

- تنمية السوق المحلي للبرمجيات، من خلال اهتمام الشركات الوطنية المتخصصة بإنتاج البرامج الجاهزة في المجالات القومية كالتعليم والصحة.

- دعم إنشاء شركات وطنية للأعمال والمصارف الإلكترونية والتعليم عن بعد، وغيرها من المجالات التي تسهم في زيادة فرص استخدام تطبيقات الاتصالات وتقنيات المعلومات لصالح التنمية الوطنية.

• المحور السادس: استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات في دعم تطبيقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وذلك من خلال ما يلي:

- وضع التشريعات المناسبة لضمان حقوق الملكية الفكرية، وتأطير كافة الفعاليات والنشاطات ذات الصلة بالمعلومات وتقنياتها بقوانين تنظيم العمل في هذا المجال.

- تطوير ودعم بنى ونظم المعلومات العصرية المتقدمة، بهدف خلق نشاط اقتصادي في مجال المعلومات والتدريب والبرمجة، ودعم النشاطات العلمية والبحثية.

- المساهمة في وضع قاعدة بيانات عربية بأسماء المهنيين والاختصاصيين والخبراء، في جميع المجالات العلمية وبما يسهل إقامة مشروعات مشتركة بين البلدان العربية.

- إنشاء برنامج للحكومة الإلكترونية، يستخدم شبكة المعلومات الالكترونية لربط رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء بمكاتب الوزراء والمحافظين، وبما

يسهم في إنشاء ارشيف الكتروني، وقواعد بيانات وطنية، وأتمتة الأعمال التقليدية، وتقديم الخدمات الجماهيرية الكترونيا وبريديا.

• المحور السابع: توسيع مجالات البحث التطبيقي والتطوير ونقل التقنية.

من خلال:

- تخصيص نسبة من دخل المؤسسات الاقتصادية الحكومية للبحث التطبيقي والتطوير في مجال تخصصها.

- تأسيس جهة تنسق بين مؤسسات البحث التطبيقي والتطوير وبين الجهات المستفيدة منها في القطاعين الحكومي والخاص، بهدف ربط البحث التطبيقي والتطوير بحاجات الاقتصاد والمجتمع.

- إنشاء شبكة معلومات لربط الجامعات بمراكز البحوث، بهدف خلق تعاون فعال في مجالات التعلم والبحث.

- إنشاء واستخدام شبكات معلومات متخصصة مثل: شبكة المعلومات الصحية والتي من شأنها تقديم خدمات متخصصة مثل التطبيب عن بعد، وشبكة المعلومات الجغرافية لتقديم خدمات التخطيط العمراني، وغيرها من الشبكات المتخصصة الاخرى.

توقعات إستراتيجية الاتصالات وتقنية المعلومات ٢٠٠٠ – ٢٠٢٥م

المؤشر	٢٠٠٠م	٢٠٢٥
السعة الهاتفية	٤٤٢ ألف خط هاتف	٥,٥ مليون خط هاتف
الكثافة الهاتفية	١,٩٪	١٥٪
مشتركي الإنترنت	٤ /١٠ ألف نسمه	٢٦٠/١٠ ألف نسمه
كثافة مضيفات الإنترنت	٠,٠٢ / ألف نسمة	٧٠/ ألف نسمة
عدد الحواسب الآلية	٣٦٠٠٠ جهاز حاسوب	٦,٢ مليون جهاز حاسوب

نسبة انتشار الحواسب	٠,٢٪	٧٪

آليات تنفيذ الإستراتيجية :

اتخذت في هذا الجانب جملة من الخطوات والإجراءات العملية الهامة التي تمثلت في منظومة متناسقة من المشاريع المتنوعة التي حققت نوعا من التوازن والتوازي في بلورة أهداف الإستراتيجية من حيث مواكبتها لتوجهات مجتمع المعلومات العالمي وتطلعاتها في ذات الوقت لتلبية حاجات المجتمع اليمني، وفيما يلي سنتناول أهم تلك المشاريع المنجزة خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م والتي يعول عليها الإسهام في تنفيذ هذه الإستراتيجية وبما يتوافق مع توجهات ومخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

البرنامج الوطني لتقنية المعلومات

إذا نظرنا إلى الوضع الإداري القائم في اليمن لا سيما ما يتعلق بتقديم الخدمات وانجاز التعاملات الإدارية والمالية، سواء بين الأفراد والمؤسسات، أو في إطار المؤسسات ذاتها ؛ سنجد النظام التقليدي مازال هو السائد في معظم أجهزة الدولة والقطاع الخاص، وكجزء من إستراتيجيتها تبنت الحكومة اليمنية مشروع (البرنامج الوطني لتقنية المعلومات)، وهو مشروع وطني يمكن من تنفيذ الأعمال والإجراءات الحكومية التي تنظم علاقة الحكومة بإداراتها، أو بالأفراد والمؤسسات بطرق إلكترونية وعبر استخدام الشبكات المعلوماتية وقواعد البيانات الموحدة، وبما يحقق تقديم خدمات الحكومات الالكترونية للمواطنين، وتسهيل الإجراءات أمامهم، وتتطلع اليمن من خلال هذا البرنامج وبتعاون الجهات الحكومية، والقطاعات الاقتصادية العامة، والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني إلى تحريك عجلة التنمية بشكل أفضل.

أهداف البرنامج الوطني لتقنية المعلومات:

- التعريف بأهمية تقنية المعلومات في تعزيز جهود التنمية في مختلف المجالات وتطوير حياة الشعوب.

- رفع كفاءة أداء أجهزة الحكومة وتحسين تعاملها مع المواطنين والشركات وتقليص اوقات وتكاليف الإجراءات والعمليات الإدارية.

- فتح قنوات اتصال وتواصل محلية وخارجية، تمكن من الوقوف على أهم واحدث التطورات التكنولوجية المتسارعة وصولاً إلى امتلاك مقومات المجتمع الرقمي.

- إيجاد البنية الأساسية الضرورية لتحفيز قطاع الأعمال على الاستثمار في مشاريع تقنية المعلومات وتشجيع الأفراد والمؤسسات على استخدامها والاستفادة منها.

- توظيف تقنية المعلومات في تقويم وتقييم أداء الأجهزة الحكومية عند تنفيذ مشاريع وبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والبيئية وتجسيد قدر كافٍ من الشفافية لنتائجها.

- استثمار تقنية المعلومات في تفعيل دور التوثيق وتطوير أنشطتها وإتاحة كافة الوثائق والمعلومات ليستفيد منها الباحثين ومتخذي قرار.

•فوائد البرنامج

- رفع كفاءة الأجهزة الحكومية.
- تخفيض تكلفة أداء الخدمات.
- زيادة الشفافية في التعامل بين المواطن، والحكومة.
- تبسيط وتيسير إجراءات استكمال المعاملات الحكومية على المواطنين.
- الحد من الفساد الإداري.
- الحد من الآثار السلبية الناجمة عن إساءة استخدام وسائل الاتصال وتقنية المعلومات.

مراحل تقديم الخدمة الإليكترونية

المرحلة الأولى: عرض المعلومات:

تتضمن هذه المرحلة قيام كل وزارة/جهة بإعداد المعلومات الرئيسة عنها ونشرها على موقعها الالكتروني الخاص في إطار الموقع العام للحكومة.

المرحلة الثانية: الاتصالات المتبادلة:

حيث يمكن للمواطن عبر مواقع الوزارات/الجهات على الانترنت الاستفسار عن المعلومات وملء الاستمارات والنماذج وطباعتها أو إرسالها الكترونيا لأي من تلك الوزارات/الجهات.

المرحلة الثالثة: تبادل المنفعة والقيمة:

خلال هذه المرحلة تتحقق الفائدة مباشرة عبر الانترنت، وذلك بتبادل المنفعة بين المواطنين والجهات الحكومية التي توفر له المعلومة الدقيقة بسرعة وسهولة.

المرحلة الرابعة: تكامل الخدمة والمنفعة:

يستخدم في هذه المرحلة نظام البوابة الموحدة للحكومة الإلكترونية، وتدمج في هذه البوابة كافة الخدمات الحكومية التي يستفيد منها المواطن حسب مجالات الاحتياج لتلك الخدمات وليس حسب الجهات، حيث تقدم الحكومة خدماتها من خلال ثلاثة مستويات هي:

- من الحكومة إلى المواطن (G2C)
- من الحكومة إلى رجال الأعمال (G2B)
- من الحكومة إلى الحكومة (G2G)

مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

بهدف الإسهام في تنفيذ البرامج والأنشطة والفعاليات التي من شأنها خلق البيئة المناسبة والتهيئة لتفعيل البرنامج الوطني لتقنية المعلومات وتطوير قدرات المجتمع لاستيعاب تطبيقات الحكومة الالكترونية مستقبلا، نفذت الحكومة اليمنية خلال العامين ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م مشروع مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وهي عبارة عن مجمع تقني متكامل يعني بتقنيات الاتصالات والمعلومات وإعداد البرمجيات وإدارة وصيانة الشبكات وتقديم خدمات الاتصالات واستقطاب الكفاءات المتخصصة والمبدعة ومساعدتها في تحويل أفكارها الخلاقة إلى منتجات ذات مردود اقتصادي، ويحوي عددا من التكوينات والمراكز والشركات المتخصصة العاملة في مجالات التدريب والبحوث والتطوير وإنتاج وصيانة الأجهزة الالكترونية وأنظمة المعلومات.

الأهداف

- توفير مكان ملائم يضم انجازات ومشاريع القطاع الحكومي والخاص والمختلط، وإبداعات الأفراد ذات العلاقة المباشرة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتهيئة الظروف المناسبة لنجاحها وتحقيق أهدافها.

- إيجاد نوع من التكامل من خلال تنوع وتعدد مختلف الأنشطة ذات القواسم المشتركة في مكان واحد يسود فيه التناغم بشكل يلبي احتياجات المجتمع والمؤسسات.

- تيسير الحصول على المعلومات وتبادلها بين الهيئات والمؤسسات وإتاحتها للأكاديميين والطلاب والباحثين عن المعرفة.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والبرمجيات.

- استقطاب أفراد المجتمع المتميزين والمؤهلين من الجنسين ودعم مشاريعهم الإبداعية وتعزيز اهتماماتهم التقنية.

- وضع الضوابط والمعايير والمقاييس والمواصفات الخاصة بتكنولوجيات

الاتصالات والمعلومات ودعم التعاون والتكامل بين مجالات التدريب وتطوير البرمجيات وتطبيقاتها.

- تشجيع المواطنين على اقتناء أجهزة الكمبيوتر والتدرب على استخدامها.

- الإعداد والتهيئة لتحقيق الحكومة الالكترونية والانخراط في مجتمع المعلومات.

- رفع مستوى الوعي التكنولوجي ونشر الثقافة الرقمية في أوساط المجتمع من خلال الأنشطة التوعوية والبرامج التدريبية والوسائل الإعلامية والزيارات الميدانية للمناطق الريفية.

مكونات المدينة:

تحتوي المدينة عدد من المكونات الهامة وكل مكون من هذه المكونات يعتبر مشروعا مستقلا في حد ذاته وفقا لاستراتيجيه المدينة فان هذه المكونات ليست محدودة حيث أن المدينة مهيأة لاستيعاب المزيد من المكونات ذات الصلة وتتمثل المكونات الحالية بالمشاريع التالية:

- المعهد العام للاتصالات
- مركز تنمية المبدعين
- شبكة تراسل المعطيات
- مجلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
- البوابة اليمنية للانترنت
- الريال الالكتروني
- مركز صناعة وتطوير البرمجيات
- شركات التدريب والتأهيل (أكاديمية سيسكو)
- نادي الانترنت
- الخدمات الصوتية (الاوديوتكست)
- المكتبة الالكترونية

- مركز الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية
- مشروع فخامة الرئيس لتعميم استخدام الحاسوب
- مصنع تجميع وإنتاج أجهزة الحاسوب(شركة المستقبل اليمنية لإنتاج الحاسبات)
- مبنى التحكم بالشبكة الوطنية للاتصالات الوطنية (الشبكة الذكية)
- متحف الاتصالات
- مبنى مكتب البرنامج الوطني لتقنية المعلومات

المعهد العام للاتصالات:

يعمل المعهد على إعداد وتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسبات الالكترونية والشبكات والصيانة.

شبكة تراسل المعطيات:

وهي شبكة الكترونية رقمية ذات كفاءة عالية تغطي معظم مراكز الجمهورية اليمنية وتتيح تراسل وتبادل البيانات بين مختلف القطاعات الحكومية وربط كافة الوزارات والمؤسسات والبنوك والشركات والهيئات والمصالح والجامعات مع فروعها.

البوابة اليمنية للانترنت :

بوابة انترنت من شأنها أن تربط مزودي خدمة الانترنت في اليمن بشبكة المعلومات العالمية بسعات كبيرة وسرعات عالية ويمكنها استيعاب (١٥) مزود خدمة انترنت جديد.

مركز صناعة وتطوير البرمجيات:

أنشئ بهدف تلبية الاحتياجات المحلية من البرمجيات المختلفة التي

تحتاجها المرافق أو المؤسسات الحكومية والخاصة، كما يسهم في تركيب وصيانة الشبكات والأجهزة الالكترونية.

نادي الإنترنت

مجموعة من الصالات الواسعة والمهيأة بشبكة تضم مئات الكومبيوترات المتصلة بالانترنت، وفيها أقسام متعددة،عامة ومخصصة، للشباب، وللنساء، وللأطفال، وفيها يستفيدون من خدمة الانترنت مجانا، تحت إشراف كوادر متمكنة، كما تنظم فيها دورات تدريبية مجانية في مجال استخدام الحاسوب والانترنت.

مجلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

شهرية متخصصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات تباع بسعر رمزي بهدف نشر الوعي التكنولوجي والثقافة الرقمية في أوساط المهتمين.

المكتبة الالكترونية:

مكتبة مجانية متاحة للباحثين والأكاديميين وطلبة المعاهد والجامعات وغيرهم، حيث ترتبط بعدد من المكتبات الالكترونية على شبكة الانترنت، والاستفادة منها متاحة بشكل مباشر أو عبر موقعها على الانترنت.

مركز تنمية المبدعين:

يعمل على استقطاب المبدعين من الشباب في المجالات التكنولوجية ومساعدتهم على صقل مواهبهم وتفجير الطاقات الكامنة لديهم وإنجاز ابتكاراتهم وذلك بتوفير البيئة والظروف المناسبة المتمثلة في توفير مكان الإقامة ومكافأة شهرية ومكتب مجهز بالخدمات والتجهيزات المتكاملة.

مركز (يمن نت) :

مزود انترنت يقدم خدمات الإنترنت للمواطنين ويستضيف مواقع الانترنت للجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

المركز الوطني للاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية :

يتهيأ المركز لتقديم الخدمات المتعددة عبر القمار الاصطناعية المتخصصة، في مجال الاستكشافات الجيولوجية، والنفط والثروات المعدنية، والزراعية، والبحرية، والبيئية،إلى جانب مجالات السياحة، والآثار، وتخطيط المدن، والمساحة، والأرصاد الجوية، والكوارث الطبيعية، ولدعم هذا المشروع تتطلع اليمن مستقبلا إلى استثمار موقعها الفضائي المحجوز على مدار الاستواء بما يحقق التكامل وتفعيل نشاط المركز.

مشروع رئيس الجمهورية لتعميم استخدام الحاسوب :

في أواخر العام ٢٠٠٢ بدأ تنفيذ مشروع رئيس الجمهورية لتعميم استخدام الحاسوب بتوفير أجهزة الحاسوب بأسعار معقولة وشروط ميسرة بنظام التقسيط الشهري، وتوزيعها على موظفي الدولة في المرحلة الأولى وإشراك المواطنين في المراحل التالية لا سيما فئات الشباب والطلاب من الجنسين الذين يحتاجون هذه الأجهزة، حيث تم تحديد ثلاث مراحل للسير في تنفيذ هذا المشروع حتى العام ٢٠١٠م يتم خلالها توزيع (١٠١) ألف و(٨١٥) جهاز كمبيوتر، بهدف مساعدة محدودي الدخل على اقتناء الحاسوب المنزلي وتعميم فائدته على كافة أفراد الأسرة، وقد بدأ المشروع من خلال استيراد أجهزة الكمبيوتر عبر القطاع الخاص (شركات وبنوك) ثم تطور الأمر باتجاه العمل على إيجاد خط إنتاج محلي لتجميع وتصنيع الحاسوب بما يحقق التكامل المطلوب لنجاح واستمرار المشروع، وبشكل عام سيسهم المشروع في ارتفاع عدد الأجهزة في اليمن لتصل خلال العام ٢٠١٠م ال ٣٣٨ ألف جهاز.

مراحل تنفيذ مشروع رئيس الجمهورية لتعميم استخدام الحاسوب
٢٠٠٢ – ٢٠١٠ م

المرحلة	الفترة	عدد الأجهزة
الأولى	٢٠٠٣ -٢٠٠٥	٢٢٥٧٢
الثانية	٢٠٠٦ - ٢٠٠٨	٤٤٦٥٥
الثالثة	٢٠٠٩ -٢٠١٠	٣٤٥٨٨
الإجمالي	ثمان سنوات	١٠١٨١٥

- شركة المستقبل اليمنية لإنتاج الحاسبات.

يتم حاليا التحضير لافتتاحها من خلال شراكة يمنية عربية دولية جمعت القطاعين الحكومي والخاص في اليمن والسعودية والكويت وكندا لتمثل خط إنتاج محلي لتجميع وتصنيع الحاسوب وشريك استراتيجي لنجاح مشروع رئيس الجمهورية لتعميم الحاسوب، ويصل إنتاجها السنوي إلى ١٥٠ ألف حاسوب PC وألف جهاز محمول.

المكونات المرتقبة

هنالك عدد من المكونات الأخرى المرتقب إنشاءها في إطار المدينة خلال الفترة القادمة منها:

(مركز المعايير والمقاييس):

مركز متخصص بإعداد المعايير والمقاييس والمواصفات الخاصة بالتجهيزات والمدخلات التكنولوجية ومشاريع الاتصالات ويهدف إلى زيادة فاعليه التجهيزات وضمان نجاح المشروعات التقنية وتحقيقها لأفضل النتائج.

(مطبعة البريد):

تهدف إلى تغطية احتياجات الهيئة العامة للبريد من المطبوعات الإدارية والدعائية لا سيما الطوابع البريدية التي تطبع خارج اليمن بمبالغ كبيرة، إلى

جانب إمكانية استثمارها في تغطية احتياجات الجهات الأخرى.

(قاعة معارض دولية):

مصممة لاحتواء أنشطة الشركات المتخصصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لعرض منتجاتها بشكل دائم أو موسمي برسوم رمزية وشروط ميسرة.

(جامعة افتراضية للتعليم عن بعد):

يجري التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإنشاء جامعة افتراضية يمنية على شبكة الإنترنت تساعد أبناء اليمن المغتربين على تلقي العلوم والمعارف عبر الانترنت كما تسهل على الراغبين إمكانية الانتساب للجمع بين العلم والعمل.

المركز الوطني للمعلومات

تم إنشاء المركز الوطني لتقنية المعلومات عام ١٩٩٥م كمؤسسة رسمية تعنى بالمعلومات على المستوى الوطني حيث أنيطت به مهمة بناء وإدارة نظام وطني متكامل للمعلومات، وقد ساهم المركز في تنمية الوعي المعلوماتي في مختلف مؤسسات الدولة، حيث اتجهت معظم تلك المؤسسات نحو الاهتمام بالأساليب الحديثة في إدارة العمل المعلوماتي، وتوفير المقومات الأساسية اللازمة لإنشاء وتطوير الوحدات المعلوماتية فيها، حيث ارتفع عددها من (١٨٦) وحدة معلوماتية عام ٢٠٠١م ليصل إلى أكثر من الضعف عام ٢٠٠٤م، ولتطوير المجال المعلوماتي اتبع المركز الوطني للمعلومات خطوات تدريجية لتحقيق أهدافه وفق ما يلي:

- امتلاك القدرات الذاتية للعمل المعلوماتي المؤسسي.
- الاهتمام برفع الوعي وتطوير أداء العمل المعلوماتي تقديم الاستشارات الفنية.
- بناء رصيد معلوماتي تراكمي عبر نظام لتدفق المعلومات من مختلف المصادر الحلية.
- إجراء الدراسات والبحوث والمسوحات الميدانية لتقييم وتفعيل واقع المعلوماتية في اليمن.
- تنفيذ عدد من مشاريع البنية الأساسية للمعلومات ومتابعة تنفيذها.
- تطوير وتحديث أساليب العمل الداخلي للمركز وبما يتسق ودور المركز تجاه المعلوماتية.
- الإسهام في تطوير القدرات البشرية في المجال المعلوماتي

• مشاريع المركز.

تمكن المركز الوطني للمعلومات وفقا لأولوياته وتوجهاته العامة خلال العقد الأول من إنشائه (١٩٩٥ – ٢٠٠٥م) من إحداث نوع من الحراك المعلوماتي على الساحة الوطنية، حيث كان السباق لإنشاء موقع على شبكة الانترنت، والقيام بأول مسح للواقع المعلوماتي في اليمن عام ١٩٩٨م، وساهم

من خلال وحدته التدريبية في تنفيذ (٢٣٤) دورة تدريبية في مجال المعلومات وتكنولوجياتها والتي استفاد منها (١٨٢٧) موظف في(١٠٥) جهة حكومية، كما بادر إلى تبني تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية للمعلومات منها:

- مشروع الإستراتيجية الوطنية للمعلومات.
- مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات.
- مشروع نظام معلومات الجغرافيا الشامل.
- مشروع المكتبة الالكترونية.

وبما يتضافر مع مسئولية المركز نحو تلك المشروعات وتحقيق أهدافه؛ يحرص المركز على تطوير وتحديث طرق وأساليب العمل الداخلية، تعزيزا لدور الخدمات التي يقدمها المركز لعموم المستفيدين، ومن ابرز ما تحقق في هذا الجانب: بناء وتطوير عدد من قواعد البيانات الوطنية في المجالات القانونية والسياسية والعلمية، وتوسيع حجم الرصيد المعلوماتي الورقي والالكتروني، والتنسيق على نطاق أوسع مع المصادر المعلوماتية في مختلف محافظات الجمهورية، وتبني العديد من الإصدارات الورقية والالكترونية، وتفعيل أنشطة التوعية المعلوماتية المختلفة من خلال إقامة الندوات والمحاضرات وحلقات النقاش.

مؤشرات الواقع المعلوماتي

وفقا للتقارير الصادرة عن المركز الوطني للمعلومات حول عدد من المؤشرات المتعلقة بمستوى الوعي المعلوماتي في اليمن واستخدام وسائل تقنية المعلومات يمكننا الإشارة إلى بعض نتائج المسوحات والدراسات والبحوث التي قام بها المركز خلال السنوات الأخيرة، والتي تبين الوضع القائم حول الوحدات المعلوماتية في الأجهزة الحكومية إلى جانب مؤشرات استخدام الحاسوب والانترنت وذلك من خلال النتائج التالية:

- ٧٨٪ من مؤسسات القطاعين العام والخاص توجد فيها وحدات للمعلومات.

- عدم إنشاء وحدات معلومات مختصة يرجع إلى الأسباب التالية:
  - الافتقار إلى الكادر المختص. ويمثل ما نسبته ٢٧,٤٠٪
  - الصعوبات المادية بنسبة ٢٤,٦٩٪
  - المعوقات الإدارية والتنظيمية بنسبة ٢٣,٤٦٪
  - عدم وجود أولوية تبرر إنشاء وحدة المعلومات ٢٣,٤٦٪.
- تختلف الأسس التنظيمية والقانونية التي يتم إنشاء الوحدات المعلوماتية بموجبها وفق التالي:
  - ٨,١٠ ٪ من الوحدات تستند في إنشائها إلى القانون.
  - ٢١٪ منها تستند إلى قرار سلطة عليا.
  - ٣٦٪ تستند إلى لوائح تنظيمية.
  - ٣٤,٩٠٪ تستند إلى قرارات داخلية.
- أن ٥٣,٥٠٪ فقط من وحدات المعلومات لديها علاقات تعاون مع وحدات المعلومات في الجهات الأخرى.
- يتنوع محتوى البيانات والمعلومات التي يتم إنتاجها في تلك الجهات كما يلي:
  - البيانات الإحصائية تمثل ٣٤,٥٦٪
  - المعلومات ٢٧,٦١٪
  - البيانات التحليلية ٢١,٨١٪
- من حيث نشر وإتاحة تلك البيانات فان ٢٠,١٠٪ منها لا يتم نشرها بينما تنشر فقط ١٨,٣٠٪ من تلك البيانات والمعلومات أما ٦١,٦٠٪ منها فانه يتم نشر بعضها فقط.
- تتباين مستويات مدى اعتماد صناع القرار في تلك الجهات على المعلومات كما يلي:
  - ٤٧,٩٪ من صناع القرار يعتمدون على المعلومات دائما.
  - ٤٠,٢٪ منهم يعتمدون عليها أحيانا.

- ٩٪ منهم نادراً ما يعتمدون عليها.
- ٣٪ لا يعتمدون على المعلومات أبداً

• تختلف شرائح المستفيدين محليا من المخرجات المعلوماتية لتلك الجهات وفق الآتي:

- صانعوا القرار يمثلون ٣٠,٥٨٪ من المستفيدين منها.
- الباحثون ٢٢,٤٨٪
- المهتمين ١٨,١٨٪
- المستثمرين ١٤,٨٦٪
- الجهات المعلوماتية ١٣,٤٦٪

• الصعوبات التي تعيق تبادل البيانات والمعلومات بين الجهات المختلفة تركزت في:

- قصور الوعي المعلومات بنسبة ٢٧,٩٢٪
- الصعوبات الفنية ٢٧,٥٣٪
- صعوبات تنظيمية وإدارية ٢٧٣٤٪
- غياب النظم التشريعية والقانونية ١٧,٢١٪.

• تختلف استخدامات أجهزة الكمبيوتر في الوحدات المعلوماتية المنشأة كما يلي:

- ٤٧,٥٢٪ منها تستخدم في مجال البرامج التطبيقية
- ٢٦,٧٤٪ في مجال برمجة النظم وقواعد البيانات
- ١٠,٩٧٪ في مجال التدريب
- ٦,٩٣٪ في مجال الانترنت
- ٢,٨٠٪ في مجال البرامج الرسومية

• تختلف احتياجات الجهات الحكومية والخاصة من الكادر المتخصص في مجال المعلوماتية على النحو التالي:

- في تخصص البرمجة ١٧,١٨٪

- تحليل النظم ١٦,٥٤٪
- فنيي الحاسوب ١٤,٨٦٪
- هندسة الحاسوب ١٤,٦٠٪
- نظم المعلومات ١٣,٨٢٪
- المكتبات ١٢,١٤٪
- هندسة الاتصالات ١٠,٨٥٪

• في اطار مستخدمي الحاسوب في اليمن الذكور يمثلون (٧٦,٠٣)٪ مقابل ٢٣,٩٧٪ اناث.

• (٥٠,٢)٪ من مستخدمي الحاسوب لديهم مؤهل بكالوريوس.

• يتفاوت استخدام الحواسيب بحسب اختلاف الفئات العمرية للمستخدمين وفق التالي:

- الفئة العمرية الأكثر استخداما للحاسوب (٢١__٢٥ سنة) بنسبة ٣٠,٩٩٪
- ا الفئة العمرية (٢٦__٣٠) بنسبة ٣٠,٧٥٪
- الفئة (٣١__٣٥) بنسبة ١٤,٥٣٪
- تتوزع بقية النسبة على الفئات العمرية الأخرى.

• تختلف أماكن استخدام الحاسوب كما يلي:

- أماكن العمل والدراسة بنسبة(٤٧,٦٦)٪
- الاستخدام في المنازل (٢٩,٠٦)٪
- في أماكن أخرى بنسبة (٢٣,٢٨)٪

• أهم أسباب عدم امتلاك حاسوب في المنزل ارتبطت بعامل الإمكانيات المادية وبنسبة (٨٢,٠٦)٪.

• تختلف المهام والأغراض التي يستخدم الحاسوب لتحقيقها وفق التالي:

- الأغراض التعليمية (٣٦,١٧)٪

- تنفيذ مهام مرتبطة بالعمل بنسبة (٣٠,٣٣)٪
- لأغراض ثقافية وترفيهية (٣٣,٥٠)٪.

• في إطار مستخدمي الانترنت يمثل الذكور أغلبية كبيرة بنسبة (٨٢٪) مقابل (١٨٪) من الإناث.

• أهم أسباب عدم استخدام الانترنت تتمثل بالاتي:

- عدم توفر الإمكانيات المادية (٥١,١)٪
- عدم القدرة على استخدام الانترنت (٢٨,٨٥)٪
- عدم وجود حاجة لاستخدام الانترنت (٢٠,٠٥)٪.

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

حرصت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومؤسساتها التابعة على أن يكون لها الدور الفاعل في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وعليه تجلت بصماتها الواضحة في إعداد استراتيجيه الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى تبنيها مشروع البرنامج الوطني لتقنية المعلومات خلال العام ٢٠٠٢م،كما أسهمت في دعم وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال الاتصالات، وإصدار أربعة تراخيص لمشغلي خدمات الهاتف النقال، وتوجهت نحو تحرير سوق خدمات الاتصالات والانترنت وفتح باب التنافس في تقديمها للمواطنين وفق أسس ومعايير الاقتصاد الحر، وعملت تفعيل دورها الرقابي والإشرافي على قطاعي الاتصالات والبريد من خلال إصدار عدد من القرارات واللوائح التي تنظم: خدمات الاتصالات، واستخدام الانترنت، واستثمار الترددات الوطنية، واطر التعامل مع وفيما بين مشغلي خدمات الاتصالات والبريد في القطاعين العام والخاص، وتمكنت خلال العام ٢٠٠٣ م من تغيير المسمى السابق للوزارة (المواصلات) بمسمى (الاتصالات وتقنية المعلومات) وبما يتوافق مع أهمية تغيير مهامها ووظائفها التي تحتم عليها ضرورة مواكبة التطورات والتوجهات العالمية الحديثة، وبما يؤهل اليمن إلى الاندماج في مجتمع المعلومات العالمي، وعلية تحملت الوزارة من خلال مؤسساتها التابعة لها مسئولية العمل على ترجمة أهداف استراتيجيه الاتصالات وتقنية المعلومات، كما أناط بها مجلس الوزراء مهمة تسيير وإدارة البرنامج الوطني لتقنية المعلومات ومتابعة تنفيذه، الأمر الذي انعكس على جهود ومساعي قطاعي الاتصالات والبريد منذ العام ٢٠٠٠م من خلال ما يلي:

أولا : قطاع الاتصالات

تمكنت المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية من تبني عدد من المشاريع الهادفة إلى توسيع وتحديث خدمات الاتصالات الهاتفية، وتسهيل

الحصول عليها ليستفيد منها كافة أفراد المجتمع، سواء في المدن الرئيسة أو المناطق الريفية، وذلك بهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في تنمية قدرات المجتمع بمختلف شرائحه، وفي هذا الإطار شهد قطاع الاتصالات خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤م جملة من المشاريع والسياسات التشجيعية التي كان لها أثرها في مضاعفة أعداد المستفيدين من خدماتها، ونشر الوعي التكنولوجي والمعلوماتي، وتحديث وتوسيع البنية التحتية للاتصالات، بما يؤهلها لتحديث وتنمية مختلف قطاعات الدولة، واستيعاب استثمارات القطاع الخاص ومن أهم إنجازاتها:

- توسيع وتحديث الشبكة الوطنية الثابتة بما يزيد عن مليون ومائتي ألف خط هاتفي جديد، ودعم خدمات الاتصالات الريفية في المناطق التي لم تصلها بما يزيد عن ٢٠٠الف خط هاتفي جديد.
- إنشاء مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إدخال خدمات جديدة منها: خدمات الاوديوتكست (الصوتية)، خدمات الشبكة الذكية، والعمل على تعميم استخدام الحاسوب والانترنت وشبكة تراسل المعطيات.
- تحسين وتطوير أنظمة الاتصالات وإدخال تجهيزات جديدة وحديثة في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ما جعل اليمن أول دولة عربية في المنطقة تعتمد نظام(CDMA 2000x) لتقديم خدمات الهاتف النقال.
- إعادة النظر في السياسات السعرية وتخفيض رسوم إدخال الخدمات الهاتفية والمعلوماتية سواء المحلية أو الدولية.
- الاستفادة من المساعدات والمنح والقروض المقدمة من الدول والمنظمات الداعمة في توسيع وتحديث البنية التحتية للاتصالات.
- استكمال ربط محافظات الجمهورية بكابلات الألياف الضوئية والحرص على تأمين ربط اليمن بالعالم الخارجي عبر الأقمار الصناعية وعدد من كابلات الألياف الإقليمية والدولية.
- تسخير الإمكانات المتاحة في تبني ودعم كل ما من شأنه الإسهام

في تنفيذ استراتيجيه الاتصالات وتقنية المعلومات، والتمهيد لاستيعاب البرنامج الوطني لتقنية المعلومات.

ثانياً: قطاع البريد

- على الرغم من أن وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات أصبحت تخترق مختلف مجالات الحياة؛ وبشكل يقلل من فرص صمود الوسائل التقليدية أمام الالكترونية، إلا أن الوزارة ومن خلال الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي كانت حريصة على تطوير الخدمات البريدية وتوسيع نطاق انتشارها في مختلف مناطق الجمهورية، باعتبارها لا تزال عنصرا جوهريا في تبادل المعلومات وتسهيل تدفق المحتوى الثقافي الذي يسهم في سد الفجوات المعرفية لا سيما في المناطق الريفية التي لازالت تعتمد على الخدمات التقليدية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما انعكس على تفعيل وتحديث قطاع البريد بما يتواكب مع متطلبات العصر ويحافظ في ذات الوقت على أهمية وقيمة تلك الخدمات البريدية، ودورها في تحقيق رفاهية وتنمية المجتمع، وفيما يلي نوجز أهم الخطوات البريدية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤م:

تنظيم البريد:

بالتعاون مع الاتحاد البريدي العالمي تم إعداد مشروع لإعادة هيكلة وإصلاح قطاع البريد في اليمن من أهدافه:

- تطوير النظام الإداري وإعادة هيكلة الوحدات الإدارية والخدمات.
- الاستفادة من البيئة التكنولوجية.
- تحويل هيئة البريد إلى مؤسسة تحظى بالمزيد من الاستقلالية المالية والإدارية تمكنها من العمل في السوق التنافسية والانتشار الذي يلبي الاحتياج الناجم عن التوسع السكاني.
- إنشاء إدارة عامة للنظم والمعلومات وإدارات متخصصة في صيانة الشبكات وإعداد البرمجيات وتزويدها بكوادر مؤهله .

• إنشاء إدارة عامة لخدمة التوفير البريدي بما يمنحها استقلالية اكبر في التخطيط للاستثمار الأمثل لأموال المودعين ودعم الاقتصاد الوطني.

تحديث البنية الخدمية:

اتخذ البريد عدد من الخطوات الهادفة إلى تحديث وتطوير بنية الخدمات البريدية منها:

- إنشاء شبكة البريد الالكترونية بمواصفات عالية من حيث السعة والسرعة وحماية المعلومات والبيانات المتداولة في إطارها، ويبلغ عدد مكاتب البريد المرتبطة بالشبكة(١٩٢)مكتب تقدم خدمات البريد، كما ترتبط بجهات أخرى تعتمد على البريد في تأدية بعض مهامها بالنيابة عنها.

- أتمتة وتحديث عدد من خدمات البريد التي يستفيد منها أفراد المجتمع وذلك من خلال برامج الكترونية متطورة ومعممة على كافة طرفيات شبكة المعلومات الالكترونية البريدية ومن تلك البرامج الخدمية التي أصبحت تتم بشكل آلي: برنامج صندوق التوفير البريدي، برنامج الحوالات المالية، برنامج الحسابات الجارية، دفع رواتب موظفي الجهات الحكومية ومساعدات المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، توزيع وتحصيل الفواتير الاستهلاكية بالنيابة عن المؤسسات الخدمية (هاتف، كهرباء، مياه)

- التحديث المستمر لأسطول نقل البريد والتامين الشامل عليه، وزيادة عدد الرحلات البريدية الداخلية، واستخدام معظم الرحلات الجوية لضمان سرعه ترحيل البعائث والطرود البريدية.

خدمات جديدة:

إلى جانب الخدمات التقليدية برزت عدد من الخدمات الحديثة التي يقدمها البريد اليمني للمواطنين منها:

• (الريال الالكتروني) تم إدخال خدمة الريال الالكتروني عام ٢٠٠٢م وهي

عبارة عن كروت مسبوقة الدفع تباع للمستفيد وبموجبها يصبح لدية حساب بريدي سري، وتستخدم لإجراء المعاملات المالية والتجارية والخدمية عبر موقع البريد على شبكة الانترنت.

- (خدمات بالنيابة) حيث ترتبط شبكة البريد الكترونيا بجهات خدمية أخرى كالاتصالات والكهرباء والمياه والشئون الاجتماعية والتأمينات والمعاشات وغيرها من المؤسسات التي اعتمدت على إمكانات البريد في تنفيذ بعض مهامها بالنيابة عنها، ومن ذلك توزيع وتحصيل الفواتير وتسليم رواتب الموظفين والمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من الضمان الاجتماعي.
- المتابعة الإلكترونية للبعائث والطرود البريدية(IPS) عبر نظام الكتروني يتبع الاتحاد البريدي العالمي يمكن من خلاله وبواسطة شبكة الانترنت متابعة واقتفاء اثر البعائث والطرود والإرساليات البريدية وتحديد مكانها تواريخ استلامها.
- (التخليص الجمركي المسبق) وذلك بالتنسيق مع مصلحة الجمارك حيث يقوم البريد بتحصيل الرسوم الجمركية على الطرود البريدية عند تسليمها لأصحابها في مقر أقامتهم مما يوفر للمستفيدين خدمة أسرع ويجنبهم عناء الانتقال والمراجعة والتخليص الجمركي.

الأهداف المتوقعة:

بموجب تلك التحديثات يسعى البريد إلى تقديم خدمات مصرفية متميزة لكافة أفرادا ومؤسسات وقطاعات المجتمع، وفي هذا الصدد بدأت مكاتب البريد بصرف مرتبات موظفي عدد من مؤسسات الدولة، ولعل هذا الوضع التقني الجديد سيسهم في دعم تطبيقات وتوجهات البرنامج الوطني لتقنية المعلومات، حيث سيصبح الشيك البريدي مساوياً للشيك البنكي، وتتطلع الحكومة اليمنية إلى أن يسهم ذلك في:

- التقليل من مخاطر التداول النقدي وتوفير وسائل وبدائل جديدة للتعامل كالشيكات البريدية واذونات السحب والتحويل.

- تسهيل عمليات الرقابة والمحاسبة والحد من الفساد والعبث بالمال العام

- توفير ما يتم إنفاقه من العملات الصعبة على الأوراق والمطبوعات النقدية

- تجنب الاختناقات التي تحدث من وقت لأخر في الأوراق النقدية المتداولة.

- دقة الحسابات المالية وسرعة الحصول على بياناتها.

- تبسيط وتسهيل إجراءات الحصول على الخدمات، وتقليص فترات انتظار المستفيدين أمام شبابيك الخدمة، والاستغناء عن عدد كبير من النماذج والإجراءات التقليدية.

التوجهات المستقبلية للبريد:

- إعادة هيكلة الهيئة العامة ومراجعة التشريعات البريدية وفقاً لمقتضيات الدور يجب أن يقوم به في المرحلة القادمة.

- توسعة وتطوير شبكة المعلومات البريدية وربطها بالشبكة البريدية العالمية ورفع مستوى التغطية البريدية بما يقارب المعايير الدولية للدول النامية والمتمثلة بمكتب بريد لكل عشرين ألف نسمة.

- تعزيز التعاون مع المنظمات البريدية العالمية بهدف الاستفادة من تجارب وخبرات الإدارات البريدية المتميزة.

- توسيع وتطوير الخدمات المالية البريدية وتفعيل خدمات الدفع المسبق عبر الانترنت لمختلف الأغراض

بواسطة بطاقات الريال الالكتروني.

الواقع المعلوماتي في مؤسسات الدولة

قامت مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات المختلطة والخاصة بخطوات طيبة في اتجاه إدخال التقنيات والأنظمة للتكنولوجيا المعلوماتية والاستفادة من تطبيقاتها على طريق الانتقال إلى مجتمع المعلوماتية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م وقد تمثلت الخطوات المتخذة في هذا الإطار من قبل تلك الجهات التي على النحو التالي:-

وزارة الخدمة المدنية

تسعى الحكومة بصورة عامة والأجهزة المعنية بالتنمية الإدارية وفي مقدمتها وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بشكل خاص نحو تبني استراتيجيه تحديث الخدمة المدنية الهادفة إلى إيجاد موظف حكومي قادر على تقديم خدمات عامة تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي والفعال وتحقيق النجاح المأمول في زيادة النمو الاقتصادي في إطار التنمية الشاملة، وقد شهدت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات خطوات ايجابية فيما يتعلق باستخدامات تقنية الاتصالات والمعلومات واعتماد الأنظمة الآلية الحديثة على صعيد أنشطة ومهام الوزارة، ومن ذلك ما يتصل بالجوانب التنظيمية والإدارية والمعلوماتية المرتبطة بالكادر الوظيفي للدولة، إلى جانب المهام والأنشطة الداخلية في إطار الوزارة.

وفي هذا الإطار قامت الوزارة وفقا لاستراتيجياتها بتنفيذ عدد من الأنشطة في مجال التوثيق وتنظيم المعلومات وتستعد لتنفيذ المزيد من تلك الفعاليات والتي تتمثل فيما يلي:

- بناء وتنفيذ نظام الملف الوظيفي في وحدات السلطة المركزية والمحلية.
- بناء أرشيف مركزي في ديوان الوزارة وفروعها في المحافظات.
- تنفيذ مشروع المسح الوظيفي.

- إنشاء المركز الرئيسي للمعلومات ومراكز فرعية في أمانة العاصمة والمحافظات.

- إنشاء قطاع المعلومات والتخطيط في ٢٠٠٢م.

- تعميم البطاقة الوظيفية باستخدام تقنية البصمة والصورة البيولوجية في يناير ٢٠٠٤م.

- مشروع البصمة والصورة.

- تصميم وبرمجة نظام التحديث الآلي.

- إعداد وتحسين الأنظمة الأساسية.

- استكمال بناء وحدات التوثيق وتنظيم الأرشيف.

- الربط الشبكي بين الوزارة والفروع وبين الوزارة والجهات ذات العلاقة.

- التقديم الآلي للخدمات من خلال موقع الوزارة على الانترنت.

- إدخال تقنية المعلومات

وتسعى الوزارة إلى ربط قاعدة بيانات الجهاز الإداري في الخدمة المدنية مع قواعد بيانات الأجهزة الإدارية والخدمية المختلفة بهدف توحيد قاعدة البيانات والمعلومات ليتسنى التعامل معها بسهولة ويسر، هذا إلى جانب نظام الربط الآلي بين وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ووزارة المالية.

وزارة الإدارة المحلية

استجابة لمقتضيات التنمية الشاملة وتحقيقا لسياسة الدولة في مجال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أصبح نظام اللامركزية أداة فاعلة لتحقيق توجهات التنمية المستدامة وبالتالي فان نظم المعلومات ستدعم وزارة الإدارة المحلية وسلطاتها في الوحدات الإدارية المختلفة من خلال توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة إضافة إلى تسهيل وتنظيم ومراقبة الإجراءات المالية والإدارية والإشرافية والإسهام المباشر في عملية الإصلاح المالي والإداري وتمكين السلطة المحلية من استغلال الموارد المتاحة بكفاءة

تسهم في تحقيق التنمية الشاملة.

مشروع نظام معلومات السلطة المحلية:

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٢لسنة ٢٠٠٢م فقد أنجز فريق فني تم تشكيلة من وزارتي الإدارة المحلية والمالية دراسة شاملة لإنشاء شبكة معلومات بوزارة الإدارة المحلية وربطها بالجهات ذات العلاقة.

وعلية كرست الوزارة اهتمامها بالجانب المعلوماتي بإنشاء مشروع نظام معلومات السلطة المحلية ويشمل الأنظمة البرمجية وقواعد البيانات وإنشاء مراكز المعلومات في المحافظات ووحدات معلوماتية في المديريات وربطها عبر شبكة المعلومات بالمركز الرئيسي بالوزارة، ومن المخطط له أن يتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل وقد بدأ العمل بالمرحلة الأولى في العام ٢٠٠٤م على أن ينتهي في عام ٢٠٠٨م حيث تم تجهيز مركز المعلومات الرئيسي وانجاز الربط الشبكي للقطاعات المختلفة في الوزارة وتجهيز مراكز المعلومات في بعض المحافظات وتدريب دفعة من المستهدفين في الوزارة والمحافظات إضافة إلى تنفيذ الدراسة التحليلية للأنظمة البرمجية اللازمة.

وزارة المالية

حققت وزارة المالية خطوات عملية وأصبح لديها ربطا شبكيا واسعا بينها وبين فروعها بالمحافظات والجهات ذات العلاقة كالبنك المركزي اليمني ومصلحتي الضرائب والجمارك تعمل من خلاله على أتمتة الأنظمة المالية بالإضافة إلى بناء عدد من قواعد البيانات والمعومات ومنها:

- قاعدة بيانات المسح المرفقي للأجهزة التقنية للمديريات،
- وقاعدة بيانات المقومات الأساسية للمديريات،
- وقاعدة بيانات الإيرادات والنفقات (محلية/مشتركة/مركزية).
- قاعدة بيانات لموظفي الوحدات الحسابية للمديريات والمحافظات

- قاعدة بيانات موظفي وزارة المالية.

توجهات مستقبلية

ولدى وزارة المالية خططاً تطويرية وتحديثيه تستكمل ما بدأت به في تطوير نظامها العملي المتمثل ببرامج وشبكات تكنولوجيا المعلومات وبالانتهاء من ذلك سيكون لدى وزارة المالية نظام محسوب حديث متكامل التعريب وهو (AFMIS) وهذا النظام سيسهم في تحقيق ما يلي:

- خلق بنية تحتية متطورة في مجال الشبكات، تضمن:

حماية البيانات من الضياع والعبث

سرعة الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة

خلق وعي معلوماتي بالتعاون مع جميع المصالح والمؤسسات الحكومية والأهلية

تكاملية البيانات والمعدات، وضمان تجانسها في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة.

- سد الفجوة الخاصة بالتشريعات وصدور القانون الخاص وتسخير تقنية المعلومات والاتصالات لصالح خدمة التنمية.

- دعم النظم الخدمية المختلفة لدى الجهات المختلفة بهدف توفير الخدمة المباشرة للمستفيد.

- دعم عملية تكامل البيانات بين الجهات التي ترتبط فيما بينها خدمياً، وتحديد مستوى الصلاحيات البينية وتوفير الوسائل الملائمة والآمنة لتبادل تلك البيانات.

- إنشاء وحدة تدريب لمشروع (AFMIS) مركز.

وزارة التخطيط

الأنظمة المستخدمة:

- نظام البريد الصادر والوارد (Oracle)
- نظام المخازن (Oracle)
- نظام القروض (DMFAS)
- نظام القطاعات الاقتصادية (Visual Basic)
- نظام إستراتيجية التخفيف من الفقر(Visual Basic)
- نظام معلومات المشاريع التنموية (Oracle)
- نظام معلومات المانحين (Oracle)
- أنظمة المشتريات، الرواتب، شؤون الموظفين والحسابات.

أهداف

وتسعى وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى :

- جعل الأنظمة مكونا أساسيا في العمل اليومي لمختلف الإدارات.

- أتمتة العمل واستخدام الشبكة الداخلية في المراسلات الداخلية بدلا عن المراسلات الورقية.

- إدخال برامج تأهيلية للكوادر المتخصصة .

- ربط فروعها في المحافظات عن طريق شبكة الإنترنت وتراسل المعطيات.

- توفير الدعم الفني من اجل التطبيق الناجح لهذه الأنظمة

مكونات

- يوجد في مبنى الوزارة ١٤٢ جهاز كمبيوتر.

- أربعة أجهزة مزودات خدمة.

- ٦٠ جهاز "مكتبيا" مرتبط بشبكة سرعتها 100 mps

- تتكون الشبكة من جهازين مبدل SWITCH و١٠ أجهزة موزع HUP، ومفرع ISDN-ROUTER.

وزارة الخارجية

أنشأت وزارة الخارجية دائرة التوثيق والمعلومات تعنى بالمعلومات والكمبيوتر وتعمل على إنجاز العديد من الخطوات المتعلقة بهذا الموضوع.. وذلك على النحو التالي:

١- في مجال البرامج يوجد لدى الوزارة ثلاثة برامج أساسية كلها باللغة (FOXPRO)

٢- مجال الشبكات: تم ربط جميع دوائر الوزارة وعددها (٢٠) دائرة بشبكة اتصال كمبيوتر.

٣- أجهزة الكمبيوتر المستخدمة في الوزارة والمعهد الدبلوماسي: وعددها نحو (١٢٦) جهازاً مع ملحقاتها

٤- قامت الوزارة بشراء أجهزة كمبيوتر وتوزيعها على كل موظفيها بنظام التقسيط المريح.

٥- في مجال التدريب يوجد لدى وزارة الخارجية معهد خاص وهو (المعهد الدبلوماسي)

٦- أنشأت الوزارة وبعض السفارات اليمنية في الخارج مواقع على الانترنت لخدمة الزوار.

وزارة الداخلية

عملت الوزارة على توسيع نطاق استخدامات الأنظمة الآلية وتطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في أنشطتها في مختلف الجهات والمؤسسات التابعة لها حيث احتوت حتى عام ٢٠٠٣م على ما يلي:

٩١٢ جهاز (WORKSTATION)

٧٢ جهاز داخلي (HUP)

١٣ جهاز (SWITCH)

٥٥ جهاز ربط شبكي منها ٣٥ (MODEM) و٢٠ (RAOTAR).

ثلاثة أنظمة وهي: نظام الإحصاء، ونظام برمجة الذبذبات، والنظام الفني (OUTCAD).

البرامج المستخدمة في ديوان عام الوزارة فهي COBOL Windows98

ولعل ما تجدر الإشارة إلية هو أن المؤسسات والأجهزة التابعة لوزارة الداخلية شهدت تطوراً مهماً فيما يخص استخدام الشبكات الآلية والأنظمة التقنية المعلوماتية الحديثة وهي:

- مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية ويوجد فيها عدد من الأنظمة المستخدمة في هذه المصلحة منها:

– نظام إصدار جوازات السفر الآلية. مطبق في سبعة فروع ، وثمان سفارات في الخارج وجميعها مرتبطة آلياً بالمركز الرئيسي للمصلحة في صنعاء عبر نظام الربط الشبكي المدعوم (ISDN).

-أنظمة آلية لإصدار الإقامات والتأشيرات وإضافات الأبناء إلى جوازات الآباء آلياً.

البرامج المستخدمة في المصلحة WIN NT+WINDOWS2000. فيما تعتمد قاعدة البيانات على نظامي ASQL + Oracle.

– نظام الرقابة الحدودية لمراقبة حركة الوصول والمغادرة عبر المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية، ويتم تشغيل هذا النظام من خلال الربط الشبكي المدعوم (ISDN) ويرتبط بالمركز الرئيسي للمصلحة.

– نظام الرقابة الآلية عبر الكاميرات الرقمية في أمانة العاصمة صنعاء كمرحلة أولى لمراقبة الشوارع والمنافذ ويرتبط مباشرة بغرفة عمليات امن العاصمة.

- مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني وتستخدم الأنظمة التالية:

– نظام إصدار البطاقة الشخصية الآلية للمواطنين اليمنيين مطبق في عشرة فروع مرتبطة مباشرة بالمركز الرئيسي للمصلحة عبر نظام الربط

الشبكي المدعوم (ADSL).

- البرامج المستخدمة هي نفس تلك الموجودة في مصلحة الجوازات.

- في عام ٢٠٠٣م تم البدء بتنفيذ مشروع إدخال نظام البصمة والسجل المدني والرقم الوطني.

- تنسق المصلحة مع اللجنة العليا للانتخابات لربط بيانات المواطن الشخصية ببياناته الانتخابية كما تنسق مع وزارة الخدمة المدنية لربط بيانات المواطن بالبيانات الوظيفية إضافة إلى التنسيق مع عدد من الجهات الأخرى كوزارة الصحة والعدل والمنظمات الدولية.

• مصلحة السجون وتستخدم نظام حصر معلومات نزلاء السجون (ANLOG) مطبق في ستة فروع مرتبطة مباشرة بالمركز الرئيسي بصنعاء.

• الإدارة العامة للبحث الجنائي وفيها تم تطبيق نظام وحدة مكافحة الإرهاب ونظام الرقابة الآلية في عمليات امن العاصمة.

وقد أنشئت وزارة الداخلية موقعاً لها على شبكة الانترنت ضمن مشروع الحكومة الالكترونية.

وتسعى وزارة الداخلية إلى:

توسيع وتعميم نطاق استخدامات تقنية الاتصالات والمعلومات في أجهزة المرور والمباحث الجنائية.

ربط المناطق الأمنية وأقسام الشرطة بإدارات الأمن في المحافظات ومن ثم بغرفة العمليات المركزية بصنعاء.

إنشاء نظام يستوعب قاعدة بيانات لمصلحة خفر السواحل وحرس الحدود الذي يقوم على حصر جميع قوارب الصيد والعاملين عليها لحماية المياه الإقليمية اليمنية.

مشروع المراقبة الالكترونية بالسجن المركزي بصنعاء بواسطة كاميرات خاصة لرصد التحركات داخل وخارج السجن.

وزارة التعليم الفني والتدريب المهني:

• الأنظمة الآلية: توجد في الوزارة بعض الأنظمة الآلية المتمثلة في:-

- نظام الاختبارات المركزية: بلغة "الاوراكل".
- نظام المرتبات: مصمم "بالأكسس
- نظام السكرتارية والمتابعة مصمم
- نظام المخازن: مصمم بالاوراكل.
- نظام التجهيزات: صادر من منظمة العمل الدولية ILO ويعمل على قاعدة بيانات PARADOX45.
- نظام المكتبة المركزية: يعتمد على نظام WIN/ISIS المطور من قبل منظمة اليونسكو.

وقد أدخلت الوزارة ٨٥٪ من بياناتها إلى موقعها على الانترنت ضمن موقع الحكومة اليمنية الالكترونية .

خطط الوزارة المستقبلية:

- معالجة وتفعيل الأنظمة وتعميمها على مكاتب فروع الوزارة.
- تجهيز نظام لتدريب وتأهيل الكادر تقنيا.
- استكمال تجهيز شبكة الوزارة وربطها بالفروع.
- إنشاء وحدة معلومات الكترونية بتجهيزات حديثة.
- إنشاء وتطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات المطلوبة لنظام معلومات التعليم الفني والتدريب المهني
- إعداد الآليات والخطط والبرامج التنفيذية لربط معلومات التعليم الفني والتدريب المهني بنظام معلومات سوق العمل وأنظمة الجهات الأخرى ذات العلاقة لتحقيق المواءمة المستمرة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

وزارة الإعلام

أجرى مركز التوثيق الإعلامي بوزارة الإعلام دراسة حول واقع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واستخدامها في ١٢ مؤسسة تمثل قطاع الإعلام الرسمي وأظهرت النتائج ما يلي:

- عدد العاملين في قطاع الإعلام ٣٩١٨ عاملً منهم ٤٣٤ فقط يستخدمون الحاسوب وبنسبة ١١ ٪.

- عدد أجهزة الحاسوب ٢٤٣ جهاز منها ١٨٤ من نوع PC و٥٩ حاسوباً MAC، وبلغ عدد الخوادم الشبكية ٢٦ خادماً منها ١٦ شبكة ارتباط داخلية و١٠ خارجية بما فيها الانترنت.

- ثمان جهات من الجهات ألاثنتي عشر تستخدم نظام (ACCESS) لقواعد بياناتها وجهتين تستخدمان نظام (ORCALE) وجميع الجهات تستخدم نظام (WINDOWS) في تشغيل منظوماتها الحاسوبية.

وتركز مؤسسات الإعلام المختلفة في توجهاتها المستقبلية على إنشاء:

- مواقع تفاعليه على الانترنت عبر قنوات ربط مباشرة بالشبكة.
- ربط شبكي مع المؤسسات الإعلامية الأخرى داخليا وخارجيا،
- أنظمة مالية وإدارية متكاملة تربطها بفروعها.

وزارة الأشغال

عدد أجهزة الحاسوب في الوزارة ٧٠ جهازاً منها ٢٥ جهاز (SERVER) وهنالك أربع شبكات نوع (WG) و(D) و٣٢ جهازاً جديداً منها جهازا (SERVER)ومن الأنظمة المستخدمة في الوزارة ما يلي:

- نظام الأرشفة ومعالجة الوثائق في قطاع الطرق
- نظام المعلومات الجغرافية
- نظام تطبيقات البرامج الهندسية لتصميم المباني والطرق
- نظام المرتبات.

- نظام التعويضات
- نظام الأرشفة ومعالجة الوثائق
- نظام المراسلات الداخلية والسكرتارية.

وبهدف الاستفادة من التقنيات المتطورة في مجال الاتصالات والمعلومات، تخطط الوزارة لعدد من الخطوات التي بدأت بتنفيذ بعضها ومنها:

- إنشاء مشروع شبكة المعلومات الخاصة بقطاع الطرق لأعمال التصاميم وتوثيق المشروعات والخرائط.
- إعداد قاعدة بيانات متكاملة لقطاع الطرق
- إنشاء مركزاً للمعلومات من مهامه تفعيل موقع الوزارة على شبكة الانترنت، وبناء قاعدة معلومات كاملة لخدمات الوزارة والمؤسسات التابعة لها، ووضع المقترحات الخاصة بالسياسة والأنظمة والإجراءات المطلوبة والنماذج المتعلقة بأتمتة الأعمال ومتطلباتها من برامج وأجهزة، وتدريب وتأهيل كوادر الوزارة في مجال تقنية المعلومات، والإشراف على تنفيذ العقود المرتبطة بأنظمة المعلومات.

وزارة التربية والتعليم

مثل عام ١٩٨٩م بداية دخول الحاسوب الآلي إلى الوزارة بنظام تشغيل VMS، وفي عام ١٩٩٤م توسعت استخداماته ليشمل فروع الوزارة في ١٢ محافظه، وتستفيد الوزارة في إدارة أعمالها من الأنظمة الآلية التالية:

- نظام شؤون الموظفين
- ونظام الاختبارات (كوبول).
- نظام الخارطة المدرسية
- النظام الإحصائي.
- نظام إعلان نتائج الثانوية العامة عبر الانترنت
- النظام الإداري (ORACLE)

- النظام المالي
- نظام الاختبارات
- نظام بنك الأسئلة.

وتستخدم الوزارة عدد من البرامج منها: برنامج التقارير الامتحانية، برنامج اتصالات، برنامج المستلزمات وبرامج أخرى.

ويوجد في إطار الوزارة وحدتان إداريتان معنيتان بتقنية المعلومات وهما الإدارة العامة للوسائل والتقنيات التربوية والإدارة العامة لنظم المعلومات والاتصالات.

وتمتلك الوزارة تجهيزات تعمل وفق نظام تشغيل VMS والأجهزة DIGITAL موزعة على ١٤ موقعاً للحاسب الآلي في ديوان عام الوزارة وكنترول الثانوية العامة، إضافة إلى ١٢ محافظة وكل موقع يتكون جهاز رئيس وطرفيات وهذه التجهيزات مخصصة بدرجة أساسية لنظام شؤون الموظفين وامتحانات الثانوية العامة. كما تم تجهيز ١٦ موقعاً بأجهزة حاسوب (PC-BASE) وفقاً لأنظمة تشغيل (ORACLE) كما تم تشغيل الشبكة الداخلية للوزارة (LAN NETWORK) وربط الإدارات ذات العلاقة بالجهاز الرئيس وتوفير الربط الشبكي في ستة مواقع.

وتسعى الوزارة بدعم الحكومة إلى إدخال الحاسوب كمادة ووسيلة ضمن المناهج الدراسية.

ويصل عدد أجهزة الحاسوب الشخصية وملحقاتها في الوزارة و ١٥ فرع من فروعها حوالي ١١٩٤ جهازاً، كما أنشأت الوزارة موقعا لها على شبكة الانترنت.

وزارة الصناعة:

في مركز المعلومات والبحوث الاقتصادية التابع للوزارة تم تصميم العديد من البرامج التي يتطلبها العمل في مختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة وقد تمثلت تلك البرامج بالتالي:

- برنامج إدارة الشركات: بلغة VISUAL FOXPRO
- برنامج الشركات وفروع البيوت الأجنبية

- برنامج الوكالات
- برنامج العلامات التجارية
- برنامج السجل الصناعي
- برنامج التجارة الخارجية: صُمم بالـ ACCESS
- برنامج الجريدة الرسمية
- برنامج شؤون الموظفين
- برنامج المنافذ: صمم بلغة VISUAL FOXPRO
- برنامج الأرشفة

وتعمل الوزارة على إدخال أنظمة تقنية حديثة لتسيير أنشطتها ومن ذلك ما يتعلق بإنجاز المعاملات الكترونياً والمساعدة في الوصول إلى الأعمال والتجارة الالكترونية وذلك من خلال موقع الوزارة على شبكة الانترنت أو عبر نقطة التجارة الدولية اليمنية حيث تحرص الاونكتاد تحرص على التطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات في التجارة وتعزيز استخدامها.

وزارة المياه والبيئة

وفي وزارة المياه والبيئة والجهات التابعة لها تستخدم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على النحو التالي:

- في الجوانب المالية:

نظام الحسابات المالية، نظام الأصول الثابتة، نظام القروض والاعتمادات نظام المخازن ونظام المشتريات.

- في الجوانب الإدارية:

نظام المرتبات والأجور والقوى العامة ونظام الرقابة وتقييم الأداء.

- في الجوانب الإحصائية:

قاعدة بيانات عامة عن أنشطة المؤسسة العامة للمياه وفروعها ونظام متابعة سير تنفيذ المشروعات.

- في الجوانب التجارية :

نظام الفواتير ونظام بيانات المشتركين.

يصل عدد أجهزة الحاسوب في الوزارة والجهات التابعة لها ٣٠٠ جهاز مع توابعها، كما توجد شبكات في المراكز الرئيسة وتتمثل أهم التطبيقات التي تستفيد منها الوزارة في:

- أنظمة التشغيل:

WINDOWS NT، 2000، XP- POWER. CONTROL AND MONITRORING SYSTEMS.

- قواعد بيانات:

ORACLE DATABASE- ACCESS.

- لغات برمجيه :

VISUAL BASIC- CLANG.

وتتضمن استخدامات تكنولوجيا المعلومات في الوزارة وفروعها مجالات: حفظ البيانات، إعداد الدراسات والمسوحات، إعمال السكرتارية والطباعة والمراسلات، شبكة الانترنت، كما ترتبط الوزارة بفروعها آلياً عبر شبكة خارجية لتبادل البيانات والمعلومات، وفيها إدارة متخصصة بجمع البيانات تعني بتطوير البرمجيات وصيانة وتشغيل الأنظمة والأجهزة وأدارتها وإعداد الدراسات والأبحاث وتدريب العاملين على استخدام الحاسوب وتشغيل الأنظمة الرئيسة المستخدمة.

وإلى جانب الطرق التقليدية يتم سداد فواتير المياه عن طريق خدمة "الريال الالكتروني" التي تقدمها الهيئة العامة للبريد

خطط الوزارة :

- **إنشاء قاعدة بيانات على مستوى الوزارة وفروعها**
- **إدخال نظام الأرشفة الالكتروني،**
- **الارتباط بالوزارات الأخرى في إطار مشروع البرنامج الوطني لتقنية**

المعلومات (الحكومة الالكترونية)

- إعداد الدراسات والأبحاث المختلفة لتحسين الأداء باستخدام تقنية المعلومات،
- الاهتمام بتدريب الكوادر الفنية على مختلف استخدامات الحاسوب وصيانة الأنظمة والأجهزة والشبكات.

وزارة الصحة

في وزارة الصحة يصل عدد أجهزة الحاسوب فيها إلى ٢٥٠جهازا (PC) وهناك أربع شبكات داخلية (LAN) تربطها بأربع منشآت صحية في عدد من المحافظات وتستخدم الوزارة تطبيقات متعددة منها: نظام المرتبات ORACLE، نظام المخازن INVEC وأنظمة المعلومات: Medline، ists، spss

كما تم إنشاء مركز للانترنت ضمن نشاط الإدارة العامة للإحصاء وأنظمة المعلومات.

خطط الوزارة:

- إنشاء شبكة داخلية تربط الإدارة العامة للإحصاء وأنظمة المعلومات بجميع إدارات الوزارة وفروعها في المحافظات والمستشفيات المركزية.
- تنفيذ نظام TELEMEDICINE. في أربع وحدات صحية في أربع محافظات.
- أتمتة جميع أعمال الوزارة
- إنشاء نظام المعلومات الجغرافية GIS
- إنشاء، قاعدة بيانات وتطبيقاته
- تدريب كادر القطاع الصحي على استخدام الحاسوب وتطبيقاته.

وزارة المغتربين

. تعمل الوزارة على إدخال الأنظمة الآلية المستخدمة في الجوانب الإدارية والفنية.

. يوجد لدى الوزارة وحدة أدارية معلوماتية تهتم بشئون المغتربين.

- يوجد فيها ١٢ جهاز حاسوب وشبكة داخلية يجري تفعيلها وربطها بديوان الوزارة وفروعها.

- تستخدم وزارة شئون المغتربين شبكة الانترنت والبريد الالكتروني

وزارة الأوقاف

- توجد شبكة كمبيوتر في ديوان عام الوزارة وعدد من فروعها في المحافظات،

- تستخدم نظام الفوترة على مستحقاتها لدى المستأجرين،

- تقوم بحفظ وأرشفة وثائق العاملين في الوزارة وصرف رواتبهم الشهرية بواسطة النظام ألآلي.

خطط الوزارة:

- إيجاد قاعدة بيانات لنظام آلي ومعلوماتي يربط الوزارة ومكاتبها بالمحافظات كنواة لبناء مركز معلوماتي يشمل جميع أعمال الوزارة.

- إعداد النظام الآلي للمحفوظات الوقفية والمساجد التاريخية وإبرازها من خلال إدخالها ضمن شبكة الانترنت.

وزارة الكهرباء

تم إنشاء إدارة عامة للحاسوب ومركز المعلومات في وزارة الكهرباء (المؤسسة) والتي تضم حالياً إدارات الدراسات والتحديث، التحليل والبرمجة، المراجعة وتنسيق، التدريب والتأهيل، التشغيل، حفظ البيانات. ثم إدارة

المناطق، وتستخدم الوزارة تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على مستوى الإدارة المركزية وكذا المناطق والمحطات التابعة في العديد من الجوانب على النحو التالي:

- الجوانب المالية وتتضمن:

نظام الحسابات المالية، نظام الأصول الثابتة، نظام القروض والاعتمادات، نظام المخازن، نظام المشتريات، نظام الأرشفة الالكترونية ونظام الفوترة.

- الجوانب الإدارية وتتضمن:

نظام المرتبات والأجور والقوي العاملة، ونظام الخدمات العامة

- الجوانب الإحصائية وتتضمن:

قاعدة بيانات عامة عن أنشطة المؤسسة وفروعها

- الجوانب التجارية وتتضمن:

نظام الفواتير نظام بيانات المشتركين وبرنامج بيانات العدادات والصيانة وتقارير المختبرات.

- الجوانب الفنية وتتضمن:

الأنظمة الفنية المختلفة التي تستخدم في المحطات ومراكز التحكم الرقابية منها والتشغيلية وبرامج التصاميم والرسومات الهندسية.

كما تستخدم تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في:

إعداد البرمجيات وصيانة الأنظمة والأجهزة والشبكات وحفظ البيانات والوثائق وفي إدارة الشبكات ومراقبة المستخدمين.

إعداد الدراسات والمحاضرات وعقد الدورات التدريبية المختلفة أعمال السكرتارية والطباعة والمرسلات، شبكة الانترنت إضافة إلى الربط بين الوزارة(المؤسسة) وفروعها عبر شبكة خارجية لتبادل البيانات والمعلومات.

ويبلغ عدد أجهزة الكمبيوتر بالوزارة والمؤسسة ٤٣٨جهازاً مع توابعها من طابعات ومنظمات وخازنات وأجهزة خزن بيانات إضافة إلى وجود شبكات مصغرة في أكثر من ١٥ فرع مرتبط بالمركز الرئيس

وتتمثل أهم التطبيقات التي تستفيد منها وزارة الكهرباء بالنسبة لتقنية الاتصالات والمعلومات في:

- أنظمة التشغيل:

UNIX SOLARIES FOR SUN- WINDOWS NT WINDOWS 98- WINDOWS 2000- WINDOWS XP- POWER CONTROL & MONITORING SYSTEM

- قواعد البيانات:

ORACLE DATABASE ACCESS

- لغات برمجية:

VISUAL BASIC – LANG C

كما قامت الوزارة والمؤسسة بتأسيس موقع على شبكة الانترنت خاص بها إضافة إلى الجانب التقليدي يتم سداد فواتير الكهرباء عن طريق الانترنت (الريال الالكتروني) وكذا صرف مرتبات وأجور العاملين بالمؤسسة وفروعها عن طريق البريد.

خطط مستقبلية:

- إنشاء قاعدة بيانات تغطي جميع أنشطة المؤسسة وفروعها المختلفة توسيع استخدام نظام الأرشفة الاليكترونية .
- توسيع استخدامات الشبكة لتشمل جميع الإدارات والأقسام وربطها بالأنظمة الرئيسة المختلفة.
- الارتباط بعدد من الوزارات في إطار المشروع الوطني لتقنية المعلومات (الحكومة الاليكترونية)
- إعداد الدراسات والأبحاث المختلفة لتحسين مستوى الأداء بالمؤسسة باستخدام تقنية المعلومات
- تدريب الكوادر الفنية على صيانة الأنظمة والأجهزة والشبكات داخلياً وخارجياً.

البنك المركزي اليمني

عمل البنك المركزي اليمني على إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى مرافق العمل الإداري من بينها:-

الأجهزة الرئيسة:

الجهاز الرئيس المستخدم في المركز الرئيس هو من نوع 9000HP أما في الفروع فهي من نوع PNETSERVER وتستخدم هذه الأجهزة للنظام المصرفي جهاز رئيس من نوع HP NETSERVER خاص بنظام الدين الخارجي وDMFAS وجهاز رئيس من نوع IBM خاص بنظام التحويلات الخارجية (SWFT).

أجهزة المستخدمين (PCs):

أجهزة متنوعة مابين IBM، ACER، COMPAC وتوجد لدى البنك عدد من أنظمة التشغيل منها: نظام التشغيل في الجهاز الرئيس وهو HP-UNIX أما في الفروع فهو SCO-UNIX والنظام البنكي الحديث (MBS) وهو النظام المصرفي وهناك نظام الدين الخارجي (DAFAS) ونظام التحويلات الخارجية (SWIFT) بالإضافة إلى أنظمة أخرى مثل WINDOWS NT والإصدارات المختلفة من WINDOWS وهناك أنظمة تطبيقية أخرى-المستخدمة لإعمال السكرتارية.

الشبكة الداخلية:

تم تجهيز الشبكة الداخلية (LAN) في المركز الرئيس باستخدام الموزع (SWITCH) وأجهزة التوزيع (HUBS) أما في الفروع باستخدام (HUBS) فقط وبالنسبة للشبكة الخارجية (WAN) والتي تربط المركز بالفروع فهي عن طريق أجهزة الموجهات (ROUTER) وخطوط التلفون العادي DIAL-UP

يعمل البنك حاليا على استكمال الربط الآلي بين المركز وفروعه (ONLINE) باستخدام خطوط الربط الحديثة ISDN وFRAME RELAY بدلاً من DIAL-UP وربط الأنظمة الرئيسة مع الأنظمة التطبيقية الأخرى كنظام الدين الخارجي (DMFAS) ونظام التحويلات الخارجية (SWIFT) للعمل كمنظومة واحده، والارتباط بشبكة وزارة المالية، إلى إنشاء شبكة خاصة بالصراف الآلي (ATM) تربط بين البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى، واستكمال دراسة نظام المدفوعات الالكتروني والمقاصة الآلية، إضافة إلى عمل الدراسات للتشريعات والقوانين تمهيداً لاستخدام نظام المدفوعات الالكتروني الجديد

اللجنة العليا للانتخابات

حرصت اللجنة العليا للانتخابات على تطوير أدائها باستخدام الأنظمة الآلية في انجاز الأعمال والمهام المناطة بها والانتقال من الطرق اليدوية والتقليدية إلى احدث الطرق العصرية وذلك من خلا قيام اللجنة بما يلي:

- بناء قواعد بيانات الناخبين والحفاظ على أمنها في مركز المعلومات الرئيسي المتصل عبر شبكة الحاسوب بفروع اللجنة في مختلف المحافظات وبما يسهل عملية تبادل المعلومات ويوفر الوقت والجهد والإمكانات المادية والبشرية.
- أتمتة تقسيم الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٣٠١ دائرة انتخابية تشمل (٣٣٢) مديرية في كافة محافظات الجمهورية حيث تم تقسيمها إلى (٥٦٢٠) مركز انتخابي.
- إجراء عملية القيد والتسجيل الآلي وإدخال وتخزين بيانات وصور الناخبين لعدد (٨,٠٩٧,٥١٤) ناخب وناخبة، وانجاز النسخة الالكترونية لسجل الناخبين المصور.
- إدخال بيانات وصور ونتائج المرشحين في الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية.

الملاحق

كلمة اليمن في قمة جنيف:

ألقى المهندس / عبدالملك المعلمي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رئيس الوفد اليمني المشارك في أعمال القمة كلمة الجمهورية اليمنية وذلك يوم الجمعة الموافق ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣ م حيث تضمنت ما يلي:

السيد رئيس المؤتمر المحترم

السيدات والسادة المحترمون

الحاضرون جميعاً

في اليوم الثالث وقبل اختتام هذه التظاهر العالمية التي تناقش فيها القضايا المتصلة بمجتمع المعلومات يسرني أن أقف أمامكم وأن أنقل لكم تمنيات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية بنجاح هذه القمة كما يشرفني نيابة عن حكومة وشعب بلدنا بالشكر والتقدير للأمم المتحدة والإتحاد الدولي للاتصالات واللجنة التحضيرية للقمة وحكومة الإتحاد السويسري الصديقة وشعبها على الإعداد والتحضير الجيد لهذه القمة واستضافة هذا الحدث التاريخي الهام الذي تحتفل به كل شعوب العالم.

السيد رئيس المؤتمر أن التوجهات التي تنتهجها قيادتنا السياسية والاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة اليمنية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إضافة إلى اتجاه المجتمع اليمني والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني نحو الثقافة الرقمية ومحاولة الاستفادة من الوسائط التكنولوجيا ومخرجاتها في مختلف المجالات.. وكل ذلك يؤكد إدراكنا لأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في حياة الفرد والمجتمع.

وهذا الوعي المتكامل الذي فرضته مقتضيات العصر يؤكد رغبتنا في مواجهة التحديات التي تحول بيننا وبين مجتمع المعلومات.

ولمواكبة التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات فقد

اتخذت بلادنا عدداً من الإجراءات مثل نشر خدمات الاتصالات وتعميمها على مناطق الريف وإعفاء المواطنين من الرسوم الخاصة بالإنترنت حيث أصبحت مجانية وكذلك البدء بتنفيذ مشروع فخامة الأخ الرئيس لتعميم الحاسوب وغيرها من الخطوات التي تهدف إلى الاستفادة من وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات التي أصبحت ذات أهمية كبرى في حياة المجتمعات، وألزمت الإنسان بإعادة النظر في أنماط تعامله مع الآخرين ومع الطبيعة ومع متطلبات المستقبل الأفضل..

ومن المهم في هذا المقام التأكيد على أن أهم الخطوات العملية للتعاون من مبتكرات العصر والاستفادة من التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا وإعداد الإنسان وتأهيله التأهيل العلمي ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الاهتمام بالتعليم بمختلف مراحله وإتاحة الفرصة للفتيات وللشباب لتلقي العلوم الحديثة في محتويات المناهج وإعداد المدرسين إعداداً عصرياً وتوفير الوسائل التعليمية التي تجمع بين النظرية والتطبيقية وبهذا نستطيع القول باطمئنان بأننا عملنا على تقويض الفجوة الرقمية والحد من خطورتها على المجتمعات الفقيرة والنامية حيث نعول على هذه القمة القيام بدورها من خلال إقرار السياسات الدولية التي تسخر تقنية المعلومات وإمكانياتها الهائلة لتنمية وبناء كافة دول وشعوب العالم بلا استثناء باعتبار النفاذ إلى المعلومات حقاً من حقوق الإنسان ولابد من إتاحة هذا الحق للجميع.

وفي هذا الإطار تأتي مشاركة الجمهورية اليمنية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وكلنا أمل أن تخرج هذه القمة بنتائج طيبة تعود بالنفع على الإنسان أينما كان وبما يمكنه من تعزيز قدراته وتحسين حياته والمشاركة في بناء عالم مستقر ومتناغم.

كما نقدر جهود الجمهورية التونسية الشقيقة لاستضافة المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستنعقد في عام ٢٠٠٥م ويتم الإعداد والتحضير لها وعلى أمل أن يتحقق لشعوبنا ما تصبو إليه في مجال

المعلومات..

اشكر لكم حسن استماعكم وتقبلوا خالص التحية

المراجع

- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي .
- المركز الوطني للمعلومات.
- الجهاز المركزي للاحصاء تقرير الاهداف الانمائية للالفية (منظمة الاسكوا).
- الامم المتحدة، الشعبة الاحصائية، قاعدة بيانات الاهداف الانمائية.
- الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٠١- ٢٠٢٥م .
- البرنامج الوطني لتقنية المعلومات.
- الاستراتيجية اليمنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- الاستراتيجية العربية للاتصالات .
- الاتحاد الدولي للاتصالات .
- دراسة البنك الدولي لإصلاح قطاع البريد في اليمن .
- الوزارات والجهات التي وردت عنها معلومات في الكتاب.
- كتاب أوراق من تاريخ اليمن.
- كتاب اليمن في صدر الإسلام.

كتاب تكوين اليمن الحديث.